قاصـــدي مرباح- ورقلـــة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الميدان: علوم السياسية وعلاقات دولية

الشعبة :علوم سياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

إعداد: بن شلوية أم كلثوم

عنوان المذكرة

دور القطاع الخدمي الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:04جوان 2015م

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ – رمضان	أستاذ بجامعة ورقلة	رئيسا
د– شليغم غنية	أستاذ(ة) بجامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
أ - ولد عامر نعيمة	أستاذ(ة) بجامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2014م-2015م

الإهداء

إلى من وهبتني الحنان لأعيش بأمان ومن تعجز الكلمات عن ذكر مآثرها، وضعت تحت قدميها الجنات، إلى الشمس التي أنارت دربي بوجودها وبركة دعائها،إلى التي لن أوفيها حقها مهما قلت فيها، **أمي الغالية**.

إلى من علمني أن الحياة علم وأخلاق، ومن حرص أن أكون طالبة دون آفاق و إلى الروح التي طالما حلمت أن تراني أتخطى درجات العلم والنجاح والذي أسأل الله أن يحفظه ويرزقه الصحة والعافية.**أبي الغالي**.

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج فؤادي بذكراهم وإلى دعمي في الحياة وأغلى ما أملك إخوتي خاصة أخي **أحمد** الذي كان سندا ودعما لي **ومحمد العيد وصلاح كوثر** والكتكوتة **كنزة**.

إلى خالتي وأخوالي وعمي وعماتي وأولادهم حفظهم الله وإلى كل أفرادالعائلة من الصغير إلى الكبير كل بإسمه.

إلى رفقاء دربي وزملاء الدراسة خاصة طلبة دفعة العلوم السياسية 2015وإلى كل الأساتذة الكرام خاصة أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية وإلى كل من يعرف أم كلتوم من قريب ومن بعيد والذي وسعتهم ذاكرتي ولم توسعهم مذكرتي.

أهدي لكم هذا العمل المتواضع.

شكرات

أشكر الله تعالى في المقام الأول والذي لا يعلو مقام ولا يجوز شكر أحد قبله، على تفضله علي، وأن وفقني بتوفيقه حتى يخرج هذا العمل المتواضع بهذه الصورة.

أقدم جزيل الشكر وأسمى الشكر لأستاذتي المشرفة :

الدكتورة :شليغم غنية

على تقبل الإشراف على هذا العمل وعلى كل ما قدمته من خدمات التي لا يجازيها عليها إلا الذي خلقنا جميعا، وعلى كل ما قدمته من نصح وتوجيه، وعلى صبرها علي في كل مرة أقصدها فيها، من أجل أن أتم هذا العمل على الصورة التي ترضيها وترضيني.

كما أشكر كل أفراد الأسرة الأكاديمية في قسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، وكل أساتذتي الذين أشرفوا على تكوين دفعتي، لهم جميعا تشكراتي وتمنياتي لهم بحياة طيبة.

كما أشكر كل من ساهم بإثراء والمساعدة في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

لكم جزيل شكري وعرفاني.

مقدمة

أصبحت التنمية الشاملة الشغل الشاغل لمعظم دول العالم، وحتى يتحقق هذا الهدف فإن الأمر يتطلب تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة المادية منها والبشرية ضمن سياسيات وإستراتيجيات كلية قطاعية ، والقطاع الخاص دو نشاط واسع في المجتمع وعلى مختلف العصور ودور القطاع الخاص يتحقق إذا توفر المناخ الملائم والإمكانيات اللازمة التي تساعده في أداء مهامه، حيث أن دوره لا ينحصر في المجال الاقتصادي فقط بل يشمل مجال الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والعلمية والمحافظة على البيئة وتنمية الموارد البشرية وتأهيلها فنيا وتقنيا. ووضع الدراسات والبحوث المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية واقتراح الحلول لها. ولأن القطاع الخاص يشكل اليوم محور عملية التنمية في معظم بلدان العالم المتقدمة والنامية على حد سواء نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات.

الجزائر على غرار بعض الدول التي تبنت النهج الاشتراكي وشجعت القطاع العام كانت تنظر للقطاع الخاص بنوع من الريبة والحذر معتبرة إياه ناهبا للثروات الوطنية ومقلصا لسيادة الدولة، لذلك لم تولي أي اهتمام أو عناية للشروط التي يتطلبها هذا القطاع لاسيما ما تعلق بالجانب التشريعي والتنظيمي، بل على العكس ظل القطاع العام يتمتع بمزايا كثيرة مقارنة بالقطاع الخاص. خصوصا وأن هذا الأخير لم يكن منظما وبالتالي لم يتم إشراكه في مسار التنمية، غير أن الظروف الاقتصادية خاصة أدت بالدولة إلى إظهار رغبتها في تأطير وتوجيه استثمارات القطاع الخاص اقتناعا منها بالمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في التنمية حيث أعطت مجالا أوسع للقطاع الخاص وهذا الأخير تمكن من الولوج إلى غالبية النشاطات التي كانت في الماضي حكرا على القطاع العام، لكن رغم ذلك لا يزال يشكو القطاع الخاص من بعض المشاكل والعراقيل التي تحد من نشاطاته وتؤثر على سير استثماراته إذ أن هناك عدد كبير من المشاريع المراد تجسيدها لكن الإرادة تصطدم دوما بعقبات عديدة تعطل تنفيذ المشاريع وتثبط الفعل الاستثماري والإنتاجي وهذا ما يستدعي إدخال المزيد من الإصلاحات التي تصب في مجملها لصالح المبادرة الخاصة التي لم تترد الدولة في تشجيعها والقطاع الخاص يطمح للتغلغل لجل المجالات وهذا بتحقيقه متطلبات الأفراد وتلبية حاجياتهم في المجتمع وبالتالي الوصول لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الموضوع في جانبين الأول وهو

الجانب العلمي الأكاديمي الذي أردنا من خلاله ضبط المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة.

أما الجانب الثاني فهو **الجانب العملي التطبيقي:** تكمن أهمية هذه الدراسة في كون القطاع الخاص أصبح يمثل بديلا اقتصاديا مهما من شأنه أن يساهم في نمو الدخل الوطني، من خلال توفير إيرادات مهمة، كما تبرز أيضا أهمية الدراسة من خلال العناية الكبيرة التي توليها الدولة للوصول إلى تنمية شاملة.

أهداف الدراسة

من بين أبرز الأهداف التي تسعى لتحقيقها الدراسة هي كالتالي:

1 إبراز المكانة الاقتصادية للقطاع الخاص والدور الممكن أن يلعبه في عملية التنمية.

2 معرفة الأسباب الحقيقية التي تعيق القطاع الخاص في الجزائر.

3 محاولة معرفة نقاط الضعف في السياسات المنتهجة من الجزائر.

4 اقتراح توصيات المناسبة لدفع عجلة التنمية في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع والتعمق فيه في جانبين:

الأسباب الموضوعية والتي هي:

-الوقوف على واقع مساهمة مؤسسات القطاع الخاص في قضايا التنمية الاقتصادية في الجزائر.

-التعرف على الإستراتيجية التنموية لقطاع الخاص المعتمدة والمراد تفعيلها مستقبلا.

أما **الأسباب الذاتية** التي دفعتني لدراسة الموضوع فهي:

-الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع.

الإشكالية:

تطرح هذه الدراسة إشكالية القطاع الخاص ومساهمته في التنمية حيث سنحاول دراسة مدى تحقيق القطاع الخاص للتنمية من خلال الاستثمارات التي يتم تنفيذها من قبل القطاع الخاص حيث أن كل هذه المشاريع تحقق الرفاهة وتلبي حاجيات الأفراد من خدمات صحية وتعليمية وثقافية وعلمية وغيرها وهذا ما جعلنا نطرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع مساهمة القطاع الخدمي الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية:

- كيف يؤثر القطاع الخاص في عملية التنمية رغم ما يواجهه من معوقات التي تحول دون تطويره؟
- هل تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص الخدمي يحقق الوصول للتنمية؟

الفرضيات:

- كلما كان استغلال أمثل وتوظيف جيد وعقلاني للموارد المتاحة كلما يتطور القطاع الخاص الذي يساهم في تحقيق التنمية.
- كلما كانت تحفيزات وتسهيلات للاستثمار في القطاع الخاص الخدمي كلما زاد في تنمية اقتصاد البلاد
- كلما استطاع القطاع الخاص اجتياز العوائق كلما كانت هناك تحريك لعجلة التنمية.

المناهج المستخدمة:

إن طبيعة الدارسة تفرض علينا استخدام **المنهج الوصفي** ذلك بالتعريف على طبيعة القطاع الخاص، واستخدام، **منهج دراسة الحالة** للتعمق في الدراسة والتطرق لكل جوانب الظاهرة بالإضافة إلى **مقاربة التنمية** الذي يعتمد بصور أساسية على دراسة القطاع الخاص وارتباطه بعملية التنمية.

الدراسات السابقة:

الدراسات العلمية التي ساعدتني في وإثراء وتكييف بعض الأفكار وإعداد خطة بحثنا، تمثلت في الدراسة التالية:

أولا: دراسة تحليلية في أثر الإصلاحات الاقتصادية على أداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني:

وهي مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية للطالبة لمحمدي نورة وهي دراسة تهدف لبحث مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية على القطاع الخاص ومدى مساهمة المؤسسات الخاصة في الاقتصاد الوطني. حيث توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية تؤثر على أداء ومساهمة القطاع الخاص من خلال قياس أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبرامج المطبقة والتي تتبعها هذه المؤسسات من أجل تحسين أدائها.

ثانيا: الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية:

هو كتاب للمؤلف عبده محمد فاضل الربيعي حيث يهدف الكاتب للتحول لإتباع سياسة الخوصصة وإعطاء دور القطاع الخاص ومساهمة الجهود الفردية في قيادة الاقتصاد، وأنه كفيل بإحداث تنمية في جو من المنافسة.

الكلمات المفتاحية:

تتمثل المصطلحات التي تتناولها الدراسة في هذه المصطلحات التالية:

1-القطاع العام:

يعرف في المعاجم الاقتصادية على أنه ذلك القسم من الاقتصاد الذي يُعنَى بصفقات الحكومة، هذه الأخيرة تتلقى الدخل من الضرائب وغيرها من الإيرادات وتؤثر على أعمال الاقتصاد من خلال قراراتها الاتفاقية والاستثمارية (مصروفات الحكومة) وعبر سيطرتها (من خلال السياسة المالية والضريبية) على قرارات الإنفاق والاستثمار في قطاعات الاقتصاد الأخرى، واقترن القطاع العام بالملكية العامة لوسائل الإنتاج. [1]

[1] عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، القاهرة: مكتبة مدبولي للنشر والطباعة، 2004، ص13.

2-القطاع الخاص:

هو القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق توجيهه، ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.[1]

3-الخصخصة:

الكفاءة في إدارة وتشغيل المشروعات العامة والاعتماد على آليات السوق والتخلص من المركزية والبيروقراطية، وهو ما يعني أن الخصخصة هنا تتصرف إلى إدارة المشروعات طبقا لعقود إدارة من قبل القطاع الخاص على أن تحتفظ الدولة بملكيتها لمشروعات كالفنادق في قطاع السياحة.[2]

4-التنمية:

"مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية لتساهم في تقدم البلاد." [3]

5-التنمية الاقتصادية:

هي العملية التي بمقتضاها ينتقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وذلك بتحسين وتنظيم واستغلال الموارد الإنتاجية والمادية والبشرية، بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلع والخدمات بمعدلات أسرع من الزيادة السكانية، وهذا الانتقال يقتضي إحداث تغيرات جذرية في البنيان والهيكل الاقتصادي.[4]

---

[1] إكرام مياسي، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر، الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع ،2011، ص105.

[2] عبده محمد فاضل الربيعي، المرجع سابق، ص121.

[3] نائل عبد الحفيظ الحافظ العوالمه، إدارة التنمية (الأسس-النظريات-التطبيقات العملية)، عمان: دار زهران ،2009، ص32.

[4] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، التنمية (اجتماعيا -ثقافيا-اقتصاديا-سياسيا-إداريا-بشريا). الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص126.

تقسيم الدراسة:

بما أن موضوع الدراسة يتحدث عن دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية فإنه لإبراز هذا الدور قد قسمنا موضوع الدراسة إلى فصلين الأول الذي هو تحت عنوان تطور القطاع الخاص في الجزائر حيث سندرج فيه تعريف القطاع الخاص في الجزائر ومختلف تعريفات القطاع الخاص مع التركيز على تعريف القطاع الخاص في الجزائر وقد استدعتنا الدراسة للتطرق لتطور ونشأة القطاع الخاص في الجزائر، وفي الأخير تطرقنا لأهم متطلبات القطاع الخاص في الجزائر بالإضافة إلى مميزاته في الجزائر.

أما الفصل الثاني فحاولنا إبراز الدور الذي يلعبه القطاع الخدمي الخاص في الجزائر في ظل اقتصاد السوق الحر من خلال مساهمته في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالتطرق لكل مجال على حدا مع إبراز مساهمة القطاع الخاص في السياحة والصحة والتعليم وأخيرا أردت إبراز أهم المعوقات والمشاكل التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

إن المشكل الرئيسي الذي صادفني في إنجاز عملي هذا هو قلة الإحصاءات الدقيقة والوافية عن حالة القطاع الخاص سواء من خلال المداخيل أو الهياكل وخاصة للفترة الحالية، بالإضافة إلى أن جل المراجع المتواجدة تركز على الجانب الاقتصادي، وضيق الوقت لإنجاز الدراسة.

الفصل الأول:

تطور القطاع الخاص في الجزائر

تسعى العديد من الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء إلى إسناد اقتصادياتها للقطاع العام أولا تم للقطاع الخاص كمرحلة ثانية وهذا الأخير يسعى بدوره لتحقيق التنمية الاقتصادية، والجزائر من الدول التي تسعى لتحقيق التنمية وهذا من خلال تفعيل دور القطاع الخاص. ولهذا كان المستثمر مبدئيا متخوفاً من الاستثمار في القطاع الخاص لكن تشَجُع بعض المستثمرين في الاستثمار فيه أدى إلى بروز هذا الأخير الذي حاولت الدولة تنظيمه وتشجيع الاستثمار فيه من خلال سن التشريعات الخاصة بتشجيع المبادرة الخاصة، حيث مر القطاع الخاص في الجزائر بعدة مراحل وكان له مميزات ينفرد بها على باقي القطاعات وليكون القطاع الخاص متميزا لا بد من توفر بعض الأسس والقواعد التي تضمن استمراره ومن خلالها يصل لتحقيق أهدافه التي أولاها تحقيق التنمية في الجزائر.

وسنحاول في هذا الفصل أن نعطي نظرة أولية حول مفاهيم الدراسة وذلك ليكون مدخلا لدراسة الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث الأول فيسلط الضوء على تعريف القطاع الخاص أما الثاني فيتناول نشأة القطاع الخاص في الجزائر مند الاستقلال والثالث فيتضمن متطلبات وخصائص القطاع الخاص في الجزائر.

المبحث الأول: تعريف القطاع الخاص

يحتل القطاع الخاص أهمية بالغة بحكم طبيعة الأنشطة التي أصبح ينشط بها، إذ من شأنه أن يمكن الأفراد والمؤسسات من الانتفاع من الربح الذي ينتج عنه مع تحسين الخدمة المقدمة للأفراد ووصولها بكل سهولة، فقد أصبح القطاع الخاص يشغل اهتمام العديد من الدول خاصة الجزائر نظرا للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية كونه مورد هام لدخل الدولة، والذي بدوره يوصلنا إلى تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

حيث سنحاول تعريف القطاع الخاص بصفة عامة وبعدها تعريف القطاع الخاص في الجزائر وهذا في مطلبين.

المطلب الأول: تعريف القطاع الخاص.

لقد تعددت التعاريف التي تناولت القطاع الخاص ولعل أغلبها توجه إلى أن القطاع الخاص يسعى دائما لتحقيق الربح مقابل تقديم خدمة وهذا عكس ما نجده في القطاع العام الذي يقدم الخدمة للمواطن بالمجان أو بدفع رسوم رمزية ولذلك حاولنا هنا أن ننوع في اختيار تعريفاتنا لهذا القطاع دون التركيز على ميزة الربحية وذلك كالتالي:

يمكن تعريف القطاع الخاص على أنه القطاع المملوك للخواص وتتولى آليات السوق توجيهه ويسعى بالتالي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.[1] وهذا التعريف ضيق ومختصر جدا ومحدد يركز على خاصية واحدة بينما هناك تعريفات أخرى موسعة.

حيث هناك من يقسم القطاع الخاص إلى قطاعين جزئيين قطاع خاص منظم وهذا القطاع يعمل في إطار منظم حيث يمسك حسابات منظمة، وهناك قطاع خاص غير منظم يضم منشآت عديدة بما في ذلك الوحدات الحرفية وهذا القطاع لا يمسك في عمله وتعاملاته حسابات منظمة"[2]

---

[1] سامي عفيفي حاتم، الخبرة الدولية في الخصخصة، القاهرة: دار العلم للطباعة ،1994،ص33.

[2] اكرام مياسي، المرجع السابق،ص105.

وتكون العلاقة في القطاع الخاص بين المالك والوكيل في حدها الطرفي في أن المالك هو المدير، ولذا تتوفر للمالك كافة المعلومات حول تأثير قراراته على أداء المؤسسة. وفي القطاع الخاص الإدارة تمنح الحوافز للمشاركة في أرباح المؤسسة كما يزيد نجاح الإدارة، يضاف إلى ذلك أن الخوف من سيطرة أصحاب الأسهم على المنشأة وتغيير الإدارة يجعل أداء الإدارة أكثر اتساقا مع تعظيم الأرباح ذلك أنه في ظل أسواق رأس المال الكفء، تعكس أسعار الأسهم بدقة أداء تلك المشروعات، وهكذا يقلل الأداء الإداري ال ضعيف من أسعار الأسهم من المستوى الذي يمكن أن يصل إليه في حال تعظيم الأرباح. بالإضافة إلى ذلك أن تحرير الأسواق والمنافسة التي تتوفر في القطاع الخاص تخفض من تكلفة المعلومات لملاك المشروع، فإذا كان السوق غير تنافسي فإن انخفاض مستوى الأداء لا يمكن معرفة سببه والعكس إذا كان السوق تنافسيا فإنه يمكن عن طريق المعلومات المتاحة عن الإنتاج وعن الأسعار معرفة ما هو سبب انخفاض الأداء، وهذا فإن المعلومات التي تولدها المنافسة تحسن من كفاءة الإدارة وبالمقابل فإنه كلما ضعفت القوى التنافسية كلما ضعفت الإشارات بين المدخلات والمخرجات وهذا ما يستفيد منه المحتكر عادة. [1]

[1] المرسي السيد حجازي، الخصخصة إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص، الاسكندرية : الدار الجامعية للطباعة والنشر، د.ت، ص ص(22-23).

المطلب الثاني: تعريف القطاع الخاص في الجزائر.

يعني القطاع الخاص في الجزائر بأنه هو قسم من الاقتصاد، حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مدخلات إنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى وتؤثر على مجريات الاقتصادية عبر قرارات الإنفاق (المصروفات الاستهلاكية على السلع والخدمات والادخار). ويخضع لتمويل من الدولة، ولا تؤول أرباحه إلى الخزينة باستثناء الجزء الخاضع للضريبة. [1]

يعتمد القطاع الخاص في تسييره على آليات السوق الحرة والمنافسة في تحديد أسعار السلع والكميات المنتجة والمستهلكة من أجل تحقيق المنافسة الحرة يفضل ويفترض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. حيث تسعى مؤسسات القطاع الخاص إلى تحقيق الربحية والمحافظة على السوق والاستمرارية ويساعد الوضوح المسئولين على إعداد برامجهم بدقة الأمر الذي يساعد على نجاح الإدارة. [2]

---

[1] عباس النصراوي (وآخرون)، القطاع العام والخاص في الوطن العربي، بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية، 1990،ص118.

[2] ليث عبد القهيوي وبلال محمود الوادي، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، عمان : دار الحامد للنشر والتوزيع،.201،ص35.

المبحث الثاني: مراحل تطور القطاع الخاص الجزائري.

لقد مر القطاع الخاص في الجزائر بعدة مراحل والتي تزامنت مع صدور تشريعات قانونية وسنحاول تناولها في هذا المبحث وقد قسمناها إلى أربعة مراحل وكانت كالتالي:

المرحلة الأولى: مرحلة التهميش(1963-1982):

إن الاختيار الإيديولوجي للجزائر بعد الاستقلال جعلها تهمش القطاع الخاص، ولم تمنح له دورا في للتنمية الاقتصادية، حيث أستحوذ القطاع العام على أغلبية وسائل الإنتاج الوطني، وتم احتكار كل من النظام المالي والنقدي والتجارة الخارجية، ومنحت الأولوية للمؤسسات العمومية، وهذا م غاه ليس عدم وجود القطاع الخاص، إلا أن سيطرة الدولة على الجهاز الإنتاجي جعل رأس المال الخاص لا يتجه نحو القطاع الخاص بل يتجه نحو قطاعات غير إنتاجية، وبهذا لم يعد القطاع الخاص متجان س وموحدا، بل على شكل نشاطات متنوعة ولهذا فإنه يجب الاستثمار في القطاع الخاص. ولقد قامت الدولة بعد ذلك وتحديدا سنة 1963بإصدار أول قانون متعلق بتنظيم الاستثمارات الخاصة(قانون رقم277/63المؤرخ في27جويلية1963 والمتعلق بالاستثمارات الخاصة) فقد أعطى الحرية للاستثمارات الخاصة لكن بشروط أهمها تحديث وتحديد عوامل الإنتاج والتكوين والترقية العقارية وكان وموجها أساسا للمستثمرين الأجانب أو لرؤوس الأموال[1]

الأجنبية وهذا يلاحظ من خلال الضمانات والامتيازات الممنوحة في حالة خلق المشاريع الجديدة أو توسيعها وه ذا حسب المادة 02 منه، وهذا ما أكدته المادة الثالثة منه التي تنص على أن حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الماديين والمعنويين الأجانب" [2]

[1] شهرزاد زغيب، مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الاستقلال. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة ورقلة، سنة 2004).ص42

[2] شهرزاد زغيب، المرجع السابق، الجزائر .ص42.

ولم تتم الإشارة للمستثمرين الوطنيين أو القطاع الوطني إلا في المادة 23 حيث اقتصرت الإجراءات المتخذة بأن تتدخل الدولة عن طريق الاستثمارات العمومية من خلال مؤسسات اقتصاد المختلط بمشاركة رأس المال الأجنبي أو الوطني، لكن بالرغم من الامتيازات والضمانات الممنوحة في هذا القانون لصالح المستثمرين الأجانب إلا أن الإقبال لم يكن كبيرا للاستثمار بالجزائر في هذه الفترة.

وأكد ميثاق الجزائر 1964 على ضرورة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وقد اعترف هذا الميثاق بالقطاع الخاص وبالملكية الخاصة بشرط توجيهها، كما جاء في الميثاق أن الرأسم ال الوطني الخاص في هده الفترة كان يتواجد في فرعي الاقتصاد على شكل المؤسسات التجارية والأملاك الزراعية الكبيرتين، كما أكد على توجيه الرأسمال الخاص إلى الصناعة، كما جاء في الميثاق أن هناك عدم توازن بين القطاع الرأسمالي والاشتراكي.[1]

ولهذا وفي سنة 1966 صدر الأمر رقم (248/66) المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 والذي يشكل مع النصوص القانونية التي يستند إليها قانون الاستثمارات وقد جاء هذا الأمر لسد الثغرات التي تميز بها القانون السابق من خلال توسيعه ليشمل الرأسمال الوطني . وكذا تحديد دور ومكانة القطاع الخاص والضمانات الشرعية الواجب منحها إياه سواء كان أجنبيا أو وطنيا، إذ حدد الأمر الجديد مجال تدخل القطاع الخاص، لكن في المقابل أكد القانون من جديد على الدور الاحتكاري للدولة داخل القطاعات الحيوية والإستراتجية للاقتصاد الوطني.[2]

[1] عيسى مرازقة، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر ، ص68 متوفر على الرابط www.ulunminsania.net في 2015/03/22على الساعة 10:00.

[2] اكرام مياسي، المرجع السابق، ص111.

كما تضمن هذا القانون على ضمانات وامتيازات اعتبرت كعناصر جا ذبة للقطاع الخاص لتحفيزه على الاستثمار لكن في نفس الوقت احتوى على إجراءات مقيدة لإنشاء المؤسسات الخاصة، ورغم جديد قانون 1966 إلا أنه أعاد نفس الأفكار التي جاء بها قانون 1963 وبقدر ما عكس قانون 1966 رغبة الدولة في إدماج القطاع الخاص ضمن مجهودات التنمية الوطنية بقدر ما عكس تخوفها من توسيع هذا القطاع واستمر هذا الموقف حتى بعد مضي 10 سنوات من إصدار قانون 1966.

ففي 1976 جاء الميثاق الوطني ليؤكد عل ى ضرورة الحفاظ على الاشتراكية وتحديد نشاطات القطاع الخاص بطريقة لا تسمح له من أن يكسب قوة اقتصادية، لذلك تم حصر نشاط القطاع الخاص في أنشطة ثانوية لكي لا يتمكن هذا القطاع من التأثير على مراكز القرار في الدولة، ولقد حرص الميثاق على التفريق بين القطاع الخاص الاستغلالي والغير استغلالي واعتمد في ذلك على حجم ال مؤسسة وعدد عمالها كمعيارين لاكتشاف وجود الاستغلال، إن المحاولة التي تضمنها الميثاق الوطني في سبيل إعطاء مكانة للقطاع الخاص ضمن المجال الاقتصادي تعود أساسا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية عما كانت عليه في 1962 فقد أصبح القطاع الخاص واقعا لا يمكن تجاهله وهذا ما أوجب إعادة النظر في الإطار التشريعي والقانوني المرتبط بالقطاع الخاص. [1]

المرحلة الثانية: مرحلة رد الاعتبار(1982-1988):

خلال هذه الفترة ظهرت الرغبة في تأطير القطاع الخاص مع بداية ال ثمانينيات، على أساس أن ملكية الدولة للمشروعات الكبيرة وإدارتها لهذه الملكية يخضع هذه المشروعات لفلسفة إدارة تحكمها العقلية البيروقراطية التي لا تتناسب وعقلية إدارة الأعمال التي لا يملكها ولا يمارسها إلا قطاع الأعمال الخاص لاعتبار أن إدارة الأعمال بفلسفة وأسلوب القطاع الخاص يحكمها مبدأ أساسي هو "المخاطرة والعائد" وأنه كلما زادت درجة المخاطرة كلما زاد العائد المتوقع وهذا السياق بين المخاطرة والعائد يفجر الطاقات الإبداعية الكامنة عند رجال[2]

[1] اكرام مياسي، المرجع السابق، ص.111.

[2] حسنين مدحت، الخصخصة والسياسة العربية بشأنها دواعيها والأهداف المرجوة منها، الكويت:دار سعاد الصباح ، 1993، ص13.

الأعمال مما يدفعهم إلى البحث عن كل جديد وتحسين أداء ما هو قائم وتشتد المنافسة بينهم فيتحول الاقتصاد الوطني إلى كتلة ديناميكية تندفع إلى التطور والنمو بقوة، ومن هذا المنطلق تحقق معدلات عالية للاقتصاد الوطني يستفيد منها كل المواطنين متمثلة في خدمة مرتفعة وسلعة جيدة ورقابة ذاتية على أداء الوحدات الإنتاجية والخدمية من خلال تملك أسهم في الوحدات وصولا إلى الهدف الأسمى وهو تحقيق رفاهية المواطن الاقتصادية. حيث كان القطاع الخاص ضمن المحاور التي تم إدراجها للمناقشة أثناء المؤتمر الاستثنائي لحزب جبهة التحرير المنعقد في جوان 1980 الذي أوصى بضرورة دمج القطاع الخاص ضمن إطار التخطيط العام للاقتصاد الوطني مع احترام قواعد الاقتصاد الاشتراكي ونشاطات القطاع العمومي وأكدت توصيات المؤتمر على أن القطاع الخاص قد تطور وحقق وزنا هاما في الإنتاج والتشغيل.

وهذا ما مهد لوضع أول ضمان قانوني خاص بترقية المبادرة الخاصة الذي تضمنه قانون الاستثمار رقم **(11/82)** المؤرخ في 21 أوت 1982. والذي أعتبر بمثابة تحول نوعي في التشريع المنظم للقانون الخاص الوطني و قد استثنى القانون من حقل تطبيقه رأس المال الأجنبي وذكر المهام التي أوكلت للاستثمار الخاص كالمساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية اللازمة وتجنيد الادخار وخلق مناصب شغل و إشباع حاجيات المواطنين من الخدمات والسلع وتحقيق تكامل مع القطاع العمومي.

تدعم هذا القانون بإصدار الأمر رقم **(93/83)** الصادر في 29 جانفي 1983 والذي أنشأ ديوانا لتوجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة OSCIP وقد وضع تحت وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية حيث أوكلت لهذا الديوان مهام ضمان أفضل تكامل للاستثمارات الخاصة مع مسار التخطيط وتوجيه الاستثمار الوطني الخاص نحو نشاطات ومناطق كفيلة بتلبية حاجات التنمية وضمان التكامل مع القطاع العمومي، وفي 1986 جاء الميثاق الوطني الذي اعترف بدور القطاع الخاص ومكانته في الاقتصاد وأكد على ضرورة[1]

[1] إكرام مياسي، المرجع السابق، ص ص (113-115)

إعطاء الضمانات المناسبة في إطار القانون وتشجيع التخطيط لهذا القطاع وهذا كان غائبا في المواثيق السابقة[1].

وقد ألغى القانون رقم **(25/88)** المتعلق بتوجيه ا لاستثمارات الخاصة كل ا لإجراءات التأطيرية التي كانت تميز قانون 11/82 ونص على أن أحكامه تهدف لتشجيع القطاع الخاص عبر سقف الاستثمار الخاص والسماح للمستثمرين الخواص وبا لاستثمار في قطاعات متعددة ما عدا التي تعتبرها الدولة قطاعات استراتيجية. [2]

المرحلة الثالثة: مرحلة الانفتاح:1989

عرفت هذه المرحلة تحولات ج ذرية على الصعيدين السياسي وا لاقتصادي، شهد فيها تطبيق ا لإصلاحات ا لاقتصادية التي تم من خلالها ا لانتقال من النظام ا لاشتراكي المعادي للقطاع الخاص إلى نظام اقتصاد السوق القائم على تشجيع المبادرة الخاصة. إذ مع مطلع التسعينيات جاء قانون رقم **(10/90)** الصادر في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض والذي أعتبر أحد أدوات تنمية الاستثمارات الخاصة المحلية في الجزائر وشجع الشراكة بمختلف أشكالها وقد سهل حركة سير رؤوس الأم وال بشكل كلي. وقد جاء قانون رقم **(19/91)** المتضمن تحرير التجارة الخارجية والذي يضمن حركة التجارة الخارجية ويخضع القطاعين لنفس المعايير والشروط.

وقد تدعم ا لإصلاح ا لاقتصادي بقانون استثمار آخر بموجب ال مرسوم التشريعي رقم (12/93) المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والذي يهدف بالأساس لتحرير ا لاقتصادي عن طريق فتح الأسواق للرأس مال الوطني والأجنبي وأهم الجوانب التي اهتم بها كالحق في الاستثمار بحرية وعدم التمييز بين المستثمرين وإنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات، ويعتبر قانون 1993 يمثل أول انجاز مهم نحو الليبرالية واقتصاد السوق الذي يمثل القطاع الخاص محركه الأساسي ولقد تدعم ذلك بالمرسوم رقم (22/95) الصادر في 26 أوت 1995 المتضمن خصخصة المؤسسات العمومية. [3]

---

[1] -NACER- EDDINE SADI. La Privatisation des Entrepises publiques en Algérie. OPU. Algrèrie .2005. P24.

[2] نورة محمدي، دراسة تحليلية في أثر الاصلاحات الاقتصادية على آداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني . (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة ورقلة 2005-2006).ص42

[3] نفس المرجع ، ص43

المرحلة الرابعة: مرحلة الألفية الثالثة

كانت هذه المرحلة لتقديم التصحيحات الضرورية وإعطاء نفس جديد لترقية ا لاستثمار حيث أصدرت السلطات العمومية الأمر رقم **(03/01)** المتعلق بتطوير الاستثمار ومن بين المسائل التي تضمنها هذا الأمر إلغاء التمييز بين ا لاستثمارات العمومية والخاصة ومرافقة وتسهيل عملية ا لاستثمار وقد تميزت سنة 2001 أيضا بظهور القان ون التوجيهي رقم **(18/01)** الصادر في 12 ديسمبر 2001 الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد عمل على تنظيم وتحديد إجراءات التسهيل الإداري لترقية وتشجيع المؤسسات الخاصة.

وأهم ما ميز 2001 هو البدء بتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) حيث يأتي بعد استكمال الجزائر لا لتزامات برنامج التعديل الهيكلي وهدف برنامج ا لإنعاش الاقتصادي تحضير الجزائر لإنعاش ا لاقتصادي جديد بوضع إستراتجية تسمح بـانطلاق عملية تنمية مستدامة. و استكمالا للبرنامج السابق تم وضع برنامج دعم للنمو ا لاقتصادي والذي يمتد على مدار الفترة 2005-2009 وهو امتداد لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ويعتبر إطار من الفرص للمتعاملين الاقتصاديين. [1]

[1] اكرام مياسي، المرجع السابق، ص ص (116-119).

المبحث الثالث: مميزات ومتطلبات القطاع الخاص

للقطاع الخدمي الخاص خصائص ينفرد بها وتميزه عن القطاعات الأخرى بالإضافة إلى أن الاستثمار في القطاع الخدمي الخاص يتطلب قواعد أو متطلبات وهذا ما سنتطرق له في هذا المطلب على التوالي كما يلي:

المطلب الأول: مميزات القطاع الخاص

يتميز القطاع الخدمي الخاص في الجزائر بعدة مميزات وسوف نذكر أهم النشاطات التي يتميز فيها التي منها القطاع السياحي وقطاع الصحة والتعليم وهذا على التوالي:

قطاع التعليم

يمتاز القطاع التعليمي الخاص في الجزائر بعدة مميزات وسوف نذكر أهمها وهي كالتالي:

1. يهتم بنوعية الشهادات المسلمة للطلبة حتى يتمكنوا من الخوض في مجال التشغيل حيث تكون لديهم مؤهلات تنافسية وذلك بأن القائمين على التدريس في مؤسسات التعليم الخاصة يبحثون عن أنجع الطرق والسبل لتحقيق البعد النوعي في مهام المؤسسة بل وجعلها مهمتها الرئيسية.
2. إن مؤسسات التعليم الخاصة تشجع المواهب وتهيئ لهم سبل التفكير الموضوعي في مختلف الوسائل وتزيد قدراتهم على الخلق والإبداع والابتكار.[1]
3. التعليم في المؤسسات الخاصة يتميز بأنه يسهم بتشجيع العمل والتفاعل مع المجتمع وكذلك بتوجيه الطلاب نحو المهن المطلوبة مما يحقق سد حاجة في المجتمع من ناحية وتحقيق الفرد لذاته ولمجتمعه من ناحية أخرى بحيث يكون الفرد عنصرًا فاعلاً وليس عبء على مجتمعه.

[1] كمال بداري وفارس بوباكور وعبد الكريم حرز الله، ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي إعداد وانجاح التقييم الذاتي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.ص30.

4. التعليم والتربية الصحيحة يزيد من ازدهار المجتمع من ناحية التوعية الصحية والاجتماعية السياسية وحتى الاقتصادية فيُكَون ويدرب الأفراد على الإطلاع بأهداف الدول والعمل على تحقيقها.
5. المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات، بما يتناسب والطموحات التنموية في المجتمع وبالتالي تعزيز قيمة العمل والإنتاج ودعم الاستقلالية في التفكير والموضوعية في التصرف، ونبذ الإتكالية والنزعة الاستهلاكية، وإطلاق الطاقة الإبداعية للفرد. [1]
6. تأهيل القوى البشرية وإعدادها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كل المستويات وذلك بتزويدها بالمعارف والمهارات والقيم اللازمة للعمل المستهدف، والتهيؤ للتعايش مع العصر التقني وتطوير وسائله وتمكين التعليم منها، بالإضافة إلى التوازن في تأهيل القوى العاملة حسب الاحتياجات المتغيرة أولا مع إعطاء الأولوية للأطر الفنية المتوسطة.
7. تحقيق الرقابة الفعالة المستمرة لعملية التعليم والتعلم، وتحقيق الترابط الجيد والفعال بين الأقسام التعليمية والإدارات والوحدات المختلفة في المؤسسات التعليمية وهذا سيسهم في حل الكثير من المشاكل التعليمية في المؤسسة. [2]
8. تركيز المؤسسات الخاصة على عملية محددة أو نظام محدد ويرتبط بالأهداف المؤسساتية، وتحسين الجودة وتقليل الوقوع في الخطأ. ويكون هذا النظام مصمم لتلبية حاجات الزبون وفهمها والوفاء بها بحيث يشترك الطلبة والمدرسون والمستفيدون من خدمات المؤسسة التعليمية.
9. قلة عدد الطلبة أو المتمدرسين في المؤسسات التعليمية الخاصة هذا راجع لأداء المؤسسة وحسب طلب سوق العمل.[3]

---

[1] خليل عطية عطية، التربية والتنمية في الوطن العربي، عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع ،2010، ص280.

[2] نفس المرجع ،ص ص(267–268).

[3] مهدي صالح مهدي السامرائي وعلاء حاكم محسن الناصر، تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، عمان: الذاكرة للنشر والتوزيع، 2012. ص ص(84-86).

10. تتميز المؤسسات الخاصة بأنها خاضعة للمنافسة، مما سيتوجب توفير رؤوس أموال استثمارية جديدة، إدارة جديدة، تكنولوجيا جديدة، مما يعود بالفائدة على المستهلكين وهذا بتقديم خدمات أفضل بأقل تكلفة. [1]
11. التعليم في المؤسسات الخاصة يعطي المعارف والمعلومات التي تتطلب استيعابها تعليما عاليا محترفا، فالنوعية والكفاءة هي التي لها الأولوية في نفس الوقت يرافق ذلك تغيير نوعي في التوجه الاستراتيجي لجوهر ومعنى وطرق اكتساب المعارف وانتقاء المعلومات.[2]

قطاع الصحة

يمتاز القطاع الخاص الصحي في الجزائر بعدة مميزات تتمثل أبرزها فيما يلي:

1. تمتاز مؤسسات القطاع الخاص بالمنهجية في صناعة القرارات وحل المشاكل ومهارة التعامل مع الأزمات والحالات الطارئة في المؤسسة ومهارة الاتصال الفعال والتقارب الناجح والتكامل والاندماج والتشابك.
2. جميع العاملين في المؤسسة الخاصة يعرفون رؤية ورسالة وهدف المنظمة وليس فقط الإدارة العليا وهذا ما يخلق مناخا يتسم بصفة السعي الهادف في عمل كادر المنظمة.
3. زيادة أهمية التوجه التطبيقي في القطاع الصحي الخاص ذو الصلة بالحصول على تغيير تكنولوجيا التعليم وأن التكنولوجيا المعاصرة قادرة على تكوين قاعدة مناسبة لهذه المتغيرات.[3]

[1] مهدي صالح مهدي السامرائي وعلاء حاكم محسن الناصر، المرجع السابق، ص ص(84-86).
[2] جواد كاظم لفتة، الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،. 201،ص23
[3] نفس المرجع ، ص ص (214-340).

4. يمتاز العاملون في المؤسسات الخاصة بقدرة كبيرة على التحمل وضبط النفس في مواجهة المشكلات. وتعمل المؤسسات الخاصة على بناء شخصية العامل لتكون إيجابية متفاعلة اجتماعيا تمتلك مقومات السلوك القويم والأداء الوظيفي وتكون لديه القدرة على التعليم الذاتي والإحساس بقيمة العمل والوقت اللازم لإنجازه ومهارة استيعاب الخبرات المطلوبة لأداء العمل وامتلاك المهارة.[1]
5. المؤسسات الصحية الخاصة تكلفة العلاج فيها تكون باهضة الثمن وتطول مدة أخد موعد فيها بسبب الضغط، لكن نوعية العلاج والخدمة المقدمة فيها ذات نوعية رفيعة وحسن الاستقبال والتعامل الجيد مع الزبون وإرضائه من أولويات المؤسسة.[2]
6. تتميز المؤسسات الخاصة بأن جميع العاملين يشاركون في التنظيم لإنجاز العمليات الإدارية والإنتاجية، وكل من يعمل في المؤسسة مسئول مسؤولية كاملة عن جودة الخدمة، حيث أن تكلفة الخدمة تكون وفقا لجودتها وهذا ما يجعل المؤسسة لها قدرة على تقوية مركزها التنافسي الأمر الذي يتطلب توافر أفكار ومعلومات جديدة يعتمد عليها لتحقيق شهرة واسعة.
7. التنظيم في استخدام إمكانيات المؤسسة الخاصة أي عدم هدر الموارد والوقت والاستفادة من الأرباح في تطوير عمل المؤسسة، بالإضافة للمراجعة الدقيقة للتشغيل والأداء والنتائج لغرض التحسينات المستمرة.
8. تميز المؤسسات الخاصة بدقة التخصص في الوظائف أي دقة اتجاهها نحو دقة التخصصات في المهارات اللازمة لوظائفها ومن هنا تظهر أهمية تنظيم وتنسيق هذه الوظائف المتخصصة لتحقيق التكامل بينها ولتفادي مشكلات تنظيمية ذات أبعاد متداخلة ومتعاظمة. [3]

---

[1] مهدي صالح مهدي السامرائي وعلاء حاكم محسن الناصر، المرجع السابق، ص151.

[2] خليل عطية عطية، المرجع السابق، ص280.

[3] مهدي صالح مهدي السامرائي وعلاء حاكم محسن الناصر، المرجع السابق، ص105.

قطاع السياحة:

يمتاز القطاع السياحي بمجموعة من المميزات ومن أهمها ما يلي:

1. يمتاز القطاع السياحي الخاص السياحي بأنه نشاط يؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول.
2. القطاع السياحي يترتب عن الاستثمار فيه الحفاظ على تنوع الأنظمة البيئية الموجودة، حيث تمثل غالبا القاعدة الأساسية التي يقوم عليها النشاط.
3. إن الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة، إلى جانب قوة المنتج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في سوق السياحية العالمية ومدى اهتمام الدولة بعنصر التسويق السياحي للتعريف بمنتجها السياحي[1].
4. تسويق المنتج السياحي والتعريف به، داخليا وخارجيا في سوق السياحة العالمية، عبر قنوات منظمة من أجل إثارة الدوافع
5. المختلفة لدى السائحين، لرفع حجم الطلب على المنتج السياحي للدول المصدرة للسائحين وإحداث نمو في الحركة السياحية الدولية[2] .

[1] صالح فلاحي، النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، في 20 و21 ماي2002،ص05.

[2] صالح فلاحي، المرجع السابق، ص5.

المطلب الثاني: متطلبات القطاع الخدمي الخاص

للقطاع الخدمي الخاص في الجزائر مجموعة من المتطلبات التي تتنوع حسب نوع النشاط الذي ينشط به هذا الأخير ونحن سوف نتطرق لمتطلبات القطاع الخاص في الجزائر في كل من قطاع السياحة وقطاع التعليم والصحة وهذه المتطلبات هي كالتالي.

قطاع التعليم

للقطاع التعليمي الخاص مجموعة من المتطلبات ومن بينها:

1. يجب على مؤسسات التعليم الخاصة أن تكون لها نظرة واعية للتعلم والصحة بالتربية الصحية الجيدة من خلال إنشاء مجموعة من النشاطات التربوية وتكون بمساهمة مجموعة من الخبرات التي تساهم بدورها في تزويد الأفراد بقدر من المعارف العلمية والعادات الصحية الحسنة والاتجاهات التي تخص الصحة الفردية والأسرية والجماعية، من أجل مساعدتهم على إحداث توازن من الناحية الجسمية والنفسية والاجتماعية وبالتالي التوصل لطرق وأساليب الوقاية من الأمراض، مثل توفير التغذية المتوازنة.
2. يجب على المؤسسات التعليمية الخاصة توفير الوسائل والآليات اللازمة للقيام بدورها على أتم وجه، من خلال إدخال الوسائل التكنولوجية والتقنية الحديثة واستعمالها بذكاء ووجود قاعدة بيانات متكاملة يتم اعتمادها بصفة دورية، وهذا لمواكبة العولمة والتقدم وبالتالي تقديم أحسن خدمة وبأفضل شكل.
3. يجب أن يكون الأشخاص القائمين على هذه المؤسسات الخاصة على دراية بالمسؤولية المنوطة لهم، وتكون لديهم خبرة وقد درسوا بدقة الخطط والبرامج والأدوات الضرورية قبل بدأ المشروع وأن يعينوا الأشخاص المناسبين لإنجاز العمل والاحتفاظ بالأدوات المضمونة التي تحقق أحسن خدمة فقط، وهذا بالاستعانة بخبراء متخصصين سبق لهم التخطيط لمثل هذه المشاريع.[1]

[1] خليل عطية عطية، المرجع السابق، ص266.

4. يجب على المؤسسات الخاصة تسجيل الإنجازات والاعتراف بها ومنح المكافآت وفقا لها وتكون الحوافز معتبرة تُشَجع على العمل والإبداع والابتكار.[1]
5. يجب على المؤسسات التعليمية الخاصة الاهتمام بالبحث العلمي والبحوث المنفذة من قبل مؤسسات القطاع الخاص ورفع حصة الأعمال البحثية وحماية الملكية الفكرية وحيوية سياسة الدولة المشجعة للاستثمار في مجال الأفكار الجديدة واستخدامها تجاريا.[2]
6. يجب دراسة متطلبات المجتمع وحاجات أفراده، مع زيادة إشباع حاجات الزبون وزيادة الإحساس بالرضا لدى العاملين بالمؤسسة الخاصة. ويكون ذلك من خلال تصميم البرامج والخطط وحسن اختيار الأساليب في ضوء دراسة السوق ومتطلبات العمل والعملاء من حيث الأعداد المطلوبة والمواصفات.
7. يجب بناء الثقة بين العاملين بالمؤسسة الخاصة ككل وتقوية انتمائهم لهم، مع احترام حقوق العاملين وتلبية رغباتهم بما لا يتعارض مع تنفيذ العمل ومصلحته.[3]
8. قيام حوار متواصل بين الحكومة والقطاع الخاص بهدف تركيز اهتمام الدولة على دعم القطاع الخاص، ومشاركته في وضع برامج الدعم التي تقدمها الحكومة للقطاع الخاص وتنفيذها، بحيث تصبح الدولة شريكا طبيعيا للقطاع الخاص لمساعدته في خلق شركات والقيام بدور الدولة القيادي في تخطيط مستقبله[4].

---

[1] كمال بداري وفلرس بوباكور وعبد الكريم حرز الله، المرجع السابق، ص30.

[2] مهدي صالح مهدي السامرائي، المرجع السابق،ص86.

[3] نفس المرجع، ص91.

[4] محمد هشام خواجيكية وأحمد حسين الرفاعي، القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص، مركز الإمارات لدراسات والبحوث الإستراتجية، الإمارات العربية المتحدة، 2011،ص19.

القطاع الصحي:

1. يجب على المؤسسة الصحية أن تكون مطابقة للمقاييس المعمارية والتقنية والصحية الذي يحددها التنظيم المعمول به.[1]
2. يجب على المؤسسات الصحية الخاصة توفير جل الوسائل المادية والبشرية المدربة لتنفيذ العمل بنجاح واستخدام الوسائل التقنية الحديثة والتي تضمن وصول الخدمة للمرضى لمواكبة العصر ولربح الوقت والجهد.
3. يجب توفير المعلومات الكافية ووضوحها لدى جميع العاملين في المؤسسة الصحية وبالتالي تحقيق الترابط الجيد والاتصال الفعال بين الأقسام والإدارة وهذا ما يؤدي إلى الوصول إلى فهم أهداف المؤسسة وتحقيق غايتها والوصول لتحقيق أجود خدمة للمرضى.
4. يجب على القائم على المؤسسة الصحية الخاصة أن يكون لديه خبرة وممارسة في هذا المجال، وتكون له دراسة دقيقة للخطط والإستراتجية التي تقوم عليها المؤسسة، وأن يعين العمال المناسبين للقيام بأداء أفضل الخدمات.
5. يجب على المؤسسات الصحية الخاصة استخدام نماذج التحفيز المختلفة وتنظيم وترتيب الآليات المحفزة في هرمية الحاجات التي يمكن بواسطتها التعرف على دوافع المشاركين في نشاطها.
6. تطوير المشروعات والشركات الخاصة، ودعم التوجه نحو زيادة إنتاجيتها، من خلال رفع مستوى الكادر الفني والكادر الإداري ، واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والإنتاج والتسويق وتحسين نوعية الخدمة فيها. بالإضافة إلى العمل على تقليل كلفة الإنتاج وتحسين نوعيته ورفع مستواه ومواصفاته، باستخدام أساليب إنتاج حديثة، لزيادة القدرة على الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية في السوقين المحلية والدولية.[2]

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ، المرسوم التنفيذي رقم 07-321 الذي يتضمن تنظيم المؤسسات الإستشفائية الخاصة وسيرها، الجريدة الرسمية، العدد 07،67،ص11

[2] عبده فاضل الربيعي، المرجع السابق، ص ص (55-56).

7. تحسين المناخ العام، من حيث البيئة القانونية والبنى الأساسية، والخدمات والقوانين والسياسات المرتبطة بإنشاء المشروعات الخاصة وتوسعها، بشكل يحقق وفرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية للمشروعات التي يقوم بها القطاع الخاص، وتأكيد أسباب النجاح والنمو والربحية له على المدى البعيد.[1]

القطاع السياحي

1. يجب على المؤسسات السياحية الخاصة توفير مراكز دخول محددة تزود السائح بالمعلومات اللازمة عن منطقة السياحة من خلال المجتمع المحلي للمنطقة. والتشجيع على إحياء الأعياد المحلية.[2]
2. يجب دمج سكان المجتمع المحلي وتوعيتهم وتثقيفهم بيئيا وسياحيا، وتوفير مشاريع اقتصادية للدخل من خلال تطوير صناعات سياحية وتحسين ظروف معيشتهم.
3. إدارة سليمة للموارد الطبيعية والتنوع الحيوي بطرق مستدامة بيئيا. مع وضع قوانين صارمة وفاعلة لاستيعاب أعداد السياح وحمايتهم وحماية المواقع البيئية في نفس الوقت.
4. التعاون من أجل إنجاح السياحة البيئية بتعاون مختلف القطاعات المختصة بالسياحة والبيئة معا.بالإضافة إلى تفهم وإدراك أهداف وغايات النشاط السياحي، وانتشار مشجع لصناعة السفر والسياحة بين القطاعات.
5. تبسيط الإجراءات الحدودية وتسهيل انسياب الحركة السياحية من خلال المنافذ وتوفير الخدمات لتسهيل عملية انسياب الحركة السياحية. مع تشجيع التحالفات العربية في قطاع السياحة في مجال الاستثمارات وألا يقتصر ذلك على مجال الإدارة والتسويق فقط. بالإضافة إلى تطوير وتحديث وتنويع السوق السياحي.[3]

---

[1] عبده فاضل الربيعي، المرجع السابق، ص ص (55-56).

[2] عيسى مرازقة، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر (دراسة فعالية وأداء المؤسسات القطاع السياحي في الجزائر ، الملتقى الدولي حول إقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة في 9و10 مارس 2010، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص14.

[3] نبيل بوفليح ومحمد تقرورت ، المداخلة بعنوان دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر – الواقع والآفاق، جامعة حسسبة بن بوعلي، الشلف،2007.ص38

6. يجب أداء العمل الصحيح في المؤسسة بصورة صحيحة من أول خطوة مما يؤدي إلى تفادي الكثير من العيوب. وهذا يتطلب وجود أهداف واضحة ومحددة للمؤسسات يشارك في وضعها جميع العاملين كل قدر إسهامه ويجب أن يكون لهذه الأهداف توجه مستقبلي طويل المدى وقصير المدى وتحقق رغبات الزبائن والعاملين والعملاء.
7. يجب على المؤسسات السياحية الخاصة حماية المواقع السياحية الطبيعية والتاريخية، مع التنسيق والتبادل مع الدواوين المحلية والوطنية والأجنبية.[1]
8. يجب على القائمين بقطاع السياحة وعلى الساهرين عليه أن يكونوا خلاقين ومجددين حتى يقدموا الحلول الملائمة للتوزيع الجديد الخاص بالقطاع السياحي كتقسيم العطل، تشويق السياح بأساليب جديدة، اقامات قصيرة، لأن كل تراجع أو جمود في هذا القطاع تقابله خسارة في نسبة نصيبه من السوق السياحية تعود بالفائدة على المنافسين.[2]

[1] مهدي صالح مهدي السامرائي وعلاء حاكم محسن الناصر ، المرجع السابق، ص90.
[2] عيسى مرازقة، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر ، المرجع السابق، ص14.

خلاصة الفصل الأول

نستخلص مما جاء إلى أن القطاع الخاص يعتبر المحرك الأساسي لعملية التنمية الاقتصادية، ولقد مر القطاع الخاص بعدة مراحل والتي تزامنت مع ظهور مجموعة من النصوص القانونية بداية بمرحلة التهميش التي تميزت بعدم الاهتمام بالقطاع الخاص وإهماله أما المرحلة الثانية فكانت رد الاعتبار حيث تم الاهتمام بالقطاع الخاص ووضع قانون خاص بالمبادرة الخاصة، بعدها جاءت مرحلة الانفتاح حيث تم خلالها تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وتم الانتقال إلى نظام اقتصاد السوق القائم على تشجيع المبادرة الخاصة، وأخيرا مرحلة الألفية الثالثة فقد كان فيها تقديم التصحيحات الضرورية وإلغاء التمييز بين المشروعات الخاصة والعامة.

والقطاع الخاص كغيره من القطاعات له مميزات يختص بها كونه يشجع على خلق روح المبادرة وتحمل المخاطر في سبيل تحقيق الربح وتعظيم المصلحة الخاصة، وما يرافق ذلك من عمليات التجديد والابتكار بشكل ديناميكي يساهم في تطوير قدراته الإنتاجية والتعزيز من دوره في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، والتنظيم في استخدام إمكانيات المؤسسة الخاصة أي عدم هدر الموارد والوقت والاستفادة من الأرباح في تطوير عمل هذه المؤسسات وهدا لا يكون إلا بإشراك كل العمال في وضع الخطط والبرامج الإستراتجية للمؤسسة.

ولكي يقوم القطاع الخاص بتأدية مهامه على أكمل وجه لابد من توفير المناخ الملائم للعمل وذلك بإزالة كل المعوقات والقيود التنظيمية والتشريعية مع وجود رجال أعمال ينظمون هذا القطاع ووجود أفراد مدركين لأهمية الادخار ورغبتهم في تحويل مدخراتهم لاستثمارات حقيقية في مختلف الأنشطة وهذا ما يجعل القطاع الخاص يحتل جل المجالات. ولهذا سوف نُبَين الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجال الخدمي وهذا ما سنتناوله في الفصل الثاني وذلك بالتعمق في حقيقة مساهمة القطاع الخدمي الخاص في التنمية الاقتصادية في مجالات السياحة والتعليم والصحة وغيرها من المجالات في الجزائر.

الفصل الثاني:

مساهمة القطاع الخاص في التنمية في ظل إقتصاد السوق الحر

يرتكز أي اقتصاد على قطاعين هما القطاع العام والقطاع الخاص، وهذا الأخير يعتبر من بين القطاعات الهامة لذا فإن مساهمته تبرز في عدة مجالات والتي منها المجال الخدمي، فالقطاع الخاص يسعى لتوفير الخدمة الأحسن والأفضل للمواطنين بشكل سريع وسهل مع توفر كل شروط التي يطلبها المواطن أو أحسن.

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل لواقع مساهمة القطاع الخاص في الجزائر وذلك بتسليط الضوء على أهم القطاعات التي يساهم فيها هذا الأخير ومن بينها قطاع السياحة والتعليم والصحة، ورغم المساهمة الكبيرة لهذا القطاع إلا أنه يواجه عدة مشاكل تعيق تطوره وهذه المشاكل تتنوع من إدارية وهيكلية ومالية ومعنوية ولذلك على الدولة إدخال التصحيحات اللازمة للحد من هذه المشاكل وبالتالي الوصول لتنمية شاملة ومستدامة.

المبحث الأول: مساهمة القطاع الخاص في السياحة

تعتبر السياحة من الأنشطة التي تتناسب ودور القطاع الخاص، والجزائر لم تكن تهتم بهذا القطاع ولكن السياحة أصبحت متطلب العصر الحالي نظرا لما تتمتع به من أهمية في جوانب عديدة والقطاع الخاص قد ساهم في تطوير النشاط السياحي من خلال الإسهام في بناء الفنادق والمطاعم السياحية وإنشاء وكالات للسفر والسياحة وهذا بدوره يسهم في المساعدة على خلق مناصب عمل وتدفق الأموال الأجنبية وزيادة خلق الاستثمارات الخاصة كما أن السياحة تعد مطلبا ثقافيا بالدرجة الأولى يحتاجه الفرد ويتبين هذا الدور الذي تساهم به السياحة من خلال ما يلي:

❖ **خلق مناصب شغل:**

إن السياحة قطاع متشابك ويرتبط بالعديد من القطاعات الأخرى خاصة قطاع النقل حيث يمكنه أن يولد فرص عمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج، فالسياحة لها القدرة على توليد مناصب عمل أكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الأخرى [1]، من خلال تشجيع للاستثمار في المجال السياحة والفندقية وتنويع في تقديم الخدمات للسياح وتنويع الإنتاج السياحي وتكثيفه مع المحافظة على طابعه الخاص. فبناء الفنادق والمطاعم السياحية يتوجب مشاركة قطاع البناء والأشغال العمومية من خلال السياسة التي انتهجتها الدولة في تدعيم هذا النشاط ومنح التسهيلات لفتح المؤسسات الخاصة بهذا النشاط وهذا ما يساعد على خلق مناصب عمل للشباب البطال، وبالتالي تقليص البطالة وتنمية المناطق التي في عزلة والاستثمار فيها ويصبح قطاع السياحة بديلا عن المحروقات، ويكون ذلك من خلال بإنشاء محطات سياحية تعمل على التعريف والنهوض بالثقافة السياحية من خلال إحياء المواقع السياحية الموجودة التي شهدت تعاقب مختلف الحضارات في بلادنا.

[1] يسري دعبس، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق، مصر: الملتقى المصري للإبداع المصري والتنمية، 2003، ص162.

كما تكمن مساهمة القطاع السياحي الخاص في التنمية بصفة العامة والتنمية المحلية بصفة خاصة من خلال تنمية المناطق النائية من العزلة الجغرافية من خلال فك العزلة عن منطقة ما إذ عندما نقرر إقامة مشروع سياحي في مثل هذه المناطق يتطلب المواد الأولية الخاصة واليد العاملة الجد مؤهلة لاستغلاله لتوفير الشرط الأساسي لجلب السياح، ولكن يرجع ذلك إلى الجمال الطبيعي أو غنى التراث الثقافي والتاريخي أو وجود المنابع المعدنية....الخ. ولتكون مساهمة قطاع السياحة بشكل ملموس لا بد من التركيز على استغلال الثروات السياحية من خلال التهيئة العمرانية قصد وضع الأسس لهياكل قاعدية سياحية وذلك عن طريق فتح طرق ومعايير وإيصال الماء وحفر الآبار وإيصال الكهرباء والغاز هذه العمليات التي لا شك سوف يكون لها الأثر على التنمية المحلية بصفة مباشرة أو غير مباشرة كالحد من البطالة باستغلال اليد العاملة المتواجدة محليا سواء قبل أو بعد إقامة المشروع السياحي أو أثناء استغلاله خاصة إذا علمنا أن الخدمة الفندقية أو إنشاء سرير فندقي يولد 0.5منصب عمل مباشر و 0.5منصب عمل بطريقة غير مباشرة [1]. حيث قدر عدد العمال في المؤسسات السياحية الفندقية بحوالي 8783 عامل سنة 2014 وهذه النسبة تعد الأكبر مقارنة بالسنوات السابقة وهذا ما يوضحه الجدول رقم(01).

كما هو معروف أن السياحة تحقق الموارد الاقتصادية بالدرجة الأولى لكنها في نفس الوقت تسعى كذلك لتحقيق مطالب اجتماعية من خلال أن السياحة تعد من أولويات الفرد الذي بها يحقق الراحة والرفاهية ولاستعادة نشاطه من جديد وللعمل بكفاءة وجد ونشاط، بالإضافة إلى أنها تحقق تحسين المستوى المعيشي للمواطنين كما أن السياحة تعد أداة للاتصال الفكري والتبادل المعرفي وانتشار الثقافات والعادات والتقاليد بين الشعوب وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات بينهم، وكذلك أداة لإيجاد مناخ مشبع بروح التفاهم والتسامح بين الشعوب.[2]

[1] زياني بومدين عوني، مكانة السياحة في ظل المعطيات الجديدة، حالة الجزائر ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة الجزائر،2000).ص61.

[2] عثمان محمد غنيم ونبيل سعد، التخطيط السياحي، الأردن: دار الصفا للنشر والتوزيع،2006، ص41.

جدول رقم (01) يوضح عدد السياح في الجزائر من 2000م إلى2014م

السنوات	2000م	2004م	2008م	2014م
عدد السياح	8.660.00	1.433.000	2.640.000	3.100.000

المصدر: وزارة السياحية بتصرف.

وحسب ما يوضحه الجدول رقم(01) أعلاه فإن عدد السياح المتوافدين على أرض الوطن يقدر خلال سنة 2000 فقدر عددهم بـ 8.660.00 ألاف سائح، وفي سنة 2004 فبلغ عددهم إلى1.433.000مليون سائح، أما في سنة 2008 فقدر عددهم بـ2.640.000 مليون سائح أما في سنة 2014 فبلغ العدد 3.100.000 ملايين سائح.

ويرجع هذا الارتفاع في عدد السياح في الجزائر لأن الدولة الجزائرية منحت كل التسهيلات وليسر الإجراءات الإدارية والقانونية للسلطات المعنية وحسن التعامل مع السياح واستخدام كل الوسائل والأجهزة المتوفرة المحلية خاصة لضمان راحة ورفاهية السائح في الجزائر.

جدول رقم (02) يوضح عدد المؤسسات السياحية الفندقية من 2000م إلى 2014م

السنوات	2000م	2004م	2008م	2014م
المؤسسات السياحية الفندقية	6600	6699	7517	8783
عدد العمال بالمؤسسة	17060	18258	20143	21825

المصدر: وزارة السياحة بتصرف>

حيث أن نسبة المؤسسات السياحية والفندقية في الجزائر خلال سنة 2000 كان عدد المؤسسات السياحية 6600 مؤسسة أما في 2004 فتقدر بـ 6699 مؤسسة وفي سنة

2008 فكان عددها 5717 مؤسسة، أما في سنة 2014 فقدرت بـ8783 مؤسسة وهي نسبة متزايدة مقارنة بالسنوات وهذا ما يوضحه الجدول رقم(02) أعلاه الذي يوضح عدد المؤسسات السياحية الفندقية في الجزائر وعدد استقطاب المؤسسات من عمال.

❖ **تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:**

تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية الشاملة ويمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات للنقد الأجنبي الناتج عن السياحة كالآتي:

-مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة.[1]

-المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل تأشيرات الدخول للبلاد.

-الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية بالإضافة إلى الإنتاج على طلب السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.[2]

جدول رقم(03) الذي يوضح عدد المؤسسات الأجنبية السياحية في الجزائر من 2004م إلى 2014م

السنوات	2004م	2008م	2010م	2014م
عدد المؤسسات الأجنبية	100	400	800	1000

المصدر: وزارة السياحة بتصرف

حيث يقدر عدد المؤسسات الأجنبية السياحية في الجزائر في سنة 2004 بـ100 مؤسسة، أما في سنة2008 فبلغ عددها حوالي 400 مؤسسة، وفي سنة 2010 فتقدر بـ800 مؤسسة أما في سنة 2014 فعدد المؤسسات الأجنبية السياحية يقدر بـ1000مؤسسة، وهذا حسب ما يوضحه الجدول رقم(03) أعلاه.

[1] أسيا محمد إمام الأنصاري وإبراهيم خالد عواد، إدارة المنشأة السياحية، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2004، ص32.

[2] أحمد ماهر وعبد السلام أوقحف، تنظيم وإدارة المنشأة السياحية والفندقية، مصر: المكتب العربي الحديث، ط2 ،1999، ص17.

المبحث الثاني: مساهمة القطاع الخاص في التعليم والصحة

تكمن مساهمة القطاع الخاص في القطاع الخدمي كالصحة والتعليم من حيث أنه سيرفع الضغط على المؤسسات العمومية ومحاولة تكوين أفراد المجتمع بما يجعلهم يقدمون أجود الخدمات وهذا ما سوف نتطرق له بالتفصيل في هذا المبحث .

أولا: قطاع التعليم:

الخدمة التعليمية من الخدمات التي يمكن أن تقدم من طرف القطاع الخاص في مراحلها المختلفة (ابتدائي. متوسط. ثانوي. معاهد متخصصة. مراكز التكوين...) ولكن لاعتبارات متعددة ومنها الاعتبارات السياسية والاجتماعية ودخول القطاع الخاص في العملية التعليمية بما يخوّله القانون، وذلك بلجوء الدولة الجزائرية للسماح بإنشاء مدارس خاصة بعدما كان ذلك حكرا على القطاع العمومي منذ الاستقلال، ليبدأ عهد جديد اقترن ظهوره مع مجموعة الإصلاحات التربوية التي طبقتها الحكومة. وكانت الامريّة رقم 76-35 الصادرة في 16 افريل 1976، تحكم قطاع التربية و التعليم في الجزائر والتي جاء فيها أن إنشاء المؤسسات التربويّة هو من صلاحيات القطاع العمومي ومؤسساته لا غير ، إلا أن الجزائر كبقية الدول سمحت للقطاع الخاص أن يسهم في تقديم الخدمة التعليمية لكن بشكل متواضع حتى توسع دور القطاع الخاص من خلال إنشاء المدارس والمعاهد الخاصة بل أصبحت الدولة تشجع استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال ويكاد هدا الدور يتغلغل ويتوسع الآن ليصبح دوره أساسيا في هذا الميدان. وبموجب هذا كان أول قانون يسمح بإنشاء المدارس الخاصة هي الأمريّة الرئاسية رقم 03-09 المؤرخة في 14 جمادى الثانية 1424 الموافق لـ 13 أوت 2003، والمادة 10 منه تخوّل لكل شخص طبيعي، أو معنوي مؤهّل، يخضع إلى القانون الخاص، أن ينشىء مؤسسة تعليمية. جاءت هذه الأمرية بعد الجدل الكبير الذي أحدثه موضوع المدارس الخاصة في ظل الإصلاحات التربوية التي أقرها مجلس الوزراء في أفريل 2002 والذي وافق عليه البرلمان بغرفتيه.

شرعت وزارة التربية الوطنية منذ عام 2003 في تطبيق هذا الإصلاح الذي يرتكز على ثلاثة محاور كبرى ألا وهي تحسين نوعية التأطير، إصلاح البيداغوجيا وإعادة تنظيم المنظومة التربوية، حيث أحدثت جملة من التغييرات منها:

. فتح المجال أمام الخواص لإنشاء مدارس خاصة للتعليم.

. العدول عن نظام التعليم الأساسي والعودة إلى نظام التعليم المتوسط.

. تدريس اللغة الفرنسية ابتداء من السنة الثانية ابتدائي، ثم عدّل القرار ليكون من السنة الثالثة ابتدائي.

. اعتماد منهج المقاربة بالكفاءات بدل المقاربة بالأهداف في التعليم.

. إجبارية التعليم التحضيري ابتداء من الدخول المدرسي 2008/ 2009.

ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 05-432 المؤرخ في 06 شوال 1426 الموافق لـ 08 نوفمبر 2005، والمتضمن دفتر شروط إنشاء مؤسسات التربية والتعليم الخاصة، وهذا بعد أن ألغى الأمر الرئاسي السابق- رقم 05-07 - دفتر الشروط الذي كان ساري المفعول قبله.

وتتجلى مساهمة القطاع الخاص في التعليم من خلال الوصول إلى الأهداف التالية:

-معرفة مصادر التعلم والمعرفة في مجاله الوظيفي الذي يعد له المتعلم.

-تحسين مهارة القيام بالبحث لدى المتعلم وتشجيع التعليم الذاتي.

-التحلي بالمسؤولية نحو التعلم والمعرفة والثقة في الذات.

-وجود دافع داخلي قوي وإرادة للاستمرار في عملية التعلم.

-وجود نظام الحوافز التي تشجع على التحسين المستمر في العملية التعليمية.[1]

[1] محمد توفيق ماضي، تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الخدمية في مجالي الصحة والتعليم. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2002.ص71.

جدول رقم (04) يوضح عدد المؤسسات التعليمية الخاصة من2004م إلى 2014م

السنوات	2004م	2008م	2010م	2014م
عدد المؤسسات التعليمية الخاصة	42	100	147	300

المصدر: وزارة التربية الوطنية :بتصرف

حيث يقدر عدد المؤسسات التعليمية الخاصة في سنة 2004م بـ42 مؤسسة، أما في سنة 2008 فكان عددها 100 مؤسسة وفي سنة 2010 وصل عددها إلى 147مؤسسة ويقدر عدد المؤسسات في سنة 2014م بـ300 مؤسسة. ويرجع ارتفاع عدد المؤسسات الخاصة إلى مجمل التحفيزات والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال ومن خلال توفر جل الوسائل المادية والبشرية التي تضمن ضبط تسييرها. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (04) أعلاه.

قطاع الصحة:

الخدمة الصحية من الخدمات التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص إلا أن كثير من الدول تقوم بتقديم هذه الخدمة بالمجان أو مقابل مبالغ رمزية، وذلك لاعتبارات إنسانية بدرجة أولى وأخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية مع اعتبارها خدمة عامة. والجزائر من الدول التي تعطي القطاع الخاص حق تقديم الخدمة الصحية بالعيادات الخاصة سواء كان هذا بتوجيه المواطن لها أو برغبة شخصية منه بالعلاج بها ويمكن أن يكون الاستثمار الخاص من خلال إنشاء العيادات الخاصة والمراكز الصحية وتقديم الخدمة للجمهور بمقابل مادي وقد تزايد هدا التوجه وخدماته وإن كانت مكلفة فإن الأفراد يقبلون عليها لاعتقادهم أن الخدمة الصحية الخاصة جيدة، حيث تخضع الخدمة الصحية في القطاع الخاص لرقابة الحكومة مع وجود ضمانات لأداء الخدمة بالصورة المطلوبة بعيدا عن الاستغلال والتلاعب بحياة الناس تحت وطأة حاجاتهم الملحة لهذه الخدمة المتعلقة بحياتهم، وإن كان العامل الإنساني

وعامل المنافسة التي تزيد من سنة لأخرى في هذا المجال يشكلان مع القوانين المنظمة لهذا النشاط صمام أمان الخدمة بصورة جيدة.

والقطاع الصحي الخاص يسعي لتحسين خدماته للوصول للتنمية وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

-توزيع مسئوليات التحسين داخل المؤسسة الصحية على الأطراف المختلفة.

-تحديد الجوانب المختلفة للرعاية الصحية التي تقدمها المؤسسة الصحية.

-اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين مستوى الرعاية الصحية.

-السعي لإرضاء المتلقي للخدمة والاهتمام به لأنه أساس نجاح المؤسسة الصحية.

-الاعتراف بجهود الأفراد في العمل ومكافأتهم والتحفيز على ذلك يساعد في تقديمهم لأحسن الخدمات الصحية. [1]

وتكمن مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمة الصحية الأفضل من خلال ازدياد عدد المؤسسات الخاصة التي تنشط في مجال الصحة حيث يبلغ عدد العيادات الخاصة الحالية إلى 450 عيادة خاصة تتنوع ما بين العيادات الطبية والعيادات الجراحية، موزعة على كامل التراب الوطني.

لكن الجزائر لا تتوفر على مستشفيات كبرى خاصة بل جلها عبارة عن عيادات صغيرة خاصة، رغم أن القوانين السارية لا تمنع أي خاص أو رجل مال من أهل الاختصاص من بناءها، وبإمكان أي قادر أو راغب في الاستثمار في قطاع الطب أن يقدم على هذا النشاط، لكن تجربة العيادات الخاصة لم تكن مشجعة، حسب وزير القطاع حيث كانت هناك بعض الممارسات، ولا يعني هذا عدم وجود تجارب ناجحة ومحترمة في عدد من الولايات وإن كانت قليلة.

[1] محمد توفيق ماضي، المرجع السابق،ص71

ولم يكن دخول القطاع الصحي الخاص للمنظومة الصحية من خلال الأطباء، تعدى ذلك إلى مدارس التكوين الخاص التي تنشط بالقطاع حيث بلغ عدد مدارس التكوين الشبه طبي الخاص إلى 16مدرسة موزعة على سبعة ولايات تقوم بالتكوين الأولى لفئة الشبه طبي، فحسب الإحصائيات المقدمة من وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات فإن عدد المتكَونين بهده المدارس فاق 3000 متكون خلال سنة 2014 ، وفي حالة المصادقة على شهادة المعادلة لمتكَوني هذه المدارس الخاصة فإن هذا العدد يمكنه المساهمة في سد بعض العجز الذي يعاني منه القطاع ككل. [1]

[1] حفيطة دوناس، واقع القطاع الصحي الخاص وتأثيره على السياسة الصحية العامة في الجزائر: دراسة حالة عيادة الرازي ببسكرة.(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر.بسكرة. 2014/2013)، ص36.

المبحث الثالث: العراقيل التي تواجه القطاع الخدمي الخاص في الجزائر

سوف نتناول في هذا المبحث إبراز أهم ما يمكن أن يعيق القطاع الخاص في الجزائر وهذه المعوقات هي كالتالي:

أولا: العقبات عند إنشاء المؤسسة:

إن إنجاز مشروع استثماري في الجزائر مرتبط باحترام عدد من الإجراءات التي تجعل من أجال المشروع غير محددة ويستحيل التحكم فيها مما يناقض مبدأ مهم والذي يجعل إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة فرصة قبل كل شيء، حيث عند إنشاء المشروع المستثمر يحمل عبء الإدارة أين تعكس الأنظمة التسييرية في هذا الجهاز مميزات محيط غير مرن لذلك فإنه في العادة تطول إجراءات التأسيس بسبب تعقد الإجراءات الإدارية وإجراءات التوثيق وكثرة الوثائق المطلوبة.[1]

وتتمثل الإجراءات التي يقوم بها المستثمر عند إقباله على إنشاء المشروع في ما يلي:

1. يجب على المستثمر أن يكون الملف الذي يحتوي على الوثائق التالية:

أ – طلب موجه لرئيس لجنة الاستثمار.

ب –دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.

ت –دراسة جدوى المشروع. وهذه الوثائق يجب أن يعدها محاسب معتمد أو مقاول معتمد متخصص في إنجاز المشاريع وتكون لديه التأشيرة.

ث –يجب على المستثمر ملأ استمارة أو بطاقة تسلم له من طرف المديرية. ويجب أن تملأ من طرف المستثمر مع المحاسب أو المقاول المعتمد الذي أعد الدراسة التقنية للمشروع. وهذه الاستمارة هي موضحة في الملحق رقم(01)

ج – يجب أن يتوفر القانون الأساسي بالنسبة للشركة، أما إذا كان المشروع خاصا أي شخصيا لا يتوجب هذا القانون الأساسي.

[1] اكرام مياسي، المرجع السابق، ص131

ح – يجب توفر شهادة السوابق العدلية للمستثمر + نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للمستثمر.

خ – يجب على المستثمر إثبات القدرات المالية للمستثمر ومساهمته في المشروع، وهنا يجب أن تثبت القدرات المالية من خلال النقود الموجودة في حساب المستثمر وتكون القدرات المالية ثلث المبلغ الصافي الوارد والصادر، أو تكون القدرات المالية تتمثل في العتاد أي الآلات والمعدات المسخرة للمشروع تكون قيمتها تساوي ثلث المبلغ المسخر للمشروع.

د – يكون سبعة نسخ من هذا الملف وتكون عبارة عن نسخ ورقية ونسخة في قرص مضغوط (CD Rom).[1]

وبعد تكوين الملف يدفع المستثمر ملفه لدى المديرية وفي مصلحة الاستثمار حيث تجمع الملفات وتدرس وتراجع لدى المصلحة ويكون هذا تحت إشراف لجنة متخصصة في هذا المجال وبعد الدراسة والفحص للملفات تصنف وترتب ويعلم الوالي بهذه المشاريع ويشرف عليها وتكون مدة الفحص والدراسة للملفات ما بين أربعة وخمسة أشهر وبعد قبول ملف المشروع تعلم المديرية المستثمر، وبعدها يلتقي الوالي بالمستثمرين ويذهب مع المستثمر لمكان إقامة المشروع ويرى المكان والعتاد والآلات والميدان الذي سيقيم فيه المستثمر المشروع وتمنح للمستثمر الموافقة الفعلية ليبدأ بالفعل في المشروع وتكون الموافقة الفعلية بعد مدة خمسة أو ستة أشهر ثم يبدأ المشروع وحتى بعد حصول المستثمر على الموافقة فإنه يلزمه استخراج مجموعة من الوثائق الإدارية الخاصة به وبالمستخدمين وبالمؤسسة حتى يبدأ البداية الفعلية، وتجدر الإشارة هنا أن الموافقة الفعلية للمشروع تتعلق بنوعية المشروع وحجمه ومكانه فقد تطول المدة إلى سنة ونصف أو أكثر.[2]

[1] مقابلة مع رئيس مصلحة الاستثمار بمديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بورقلة، في مكتبة في 19أفريل 2015،على الساعة 9:30.

[2] مقابلة مع رئيس مصلحة الاستثمار بمديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار . يوم126أفريل2015، على الساعة 10:30.

المشاكل التنظيمية والقانونية:

إن الإطار التنظيمي والقانوني للإصلاحات لم يكتمل بعد لحد الآن حيث أثبتت الممارسات الميدانية حتمية وضرورة مراجعة بعض المفاهيم والتصورات في كل مرة وتكييف البعض الآخر، كما أن قانون الاستثمارات الخاصة تعتبر بنوده بطيئة وبيروقراطية جدا وبالنسبة للمستثمر حتى يتمكن من إقامة وحدة صناعية أو تجارية أو مشروع خاص فإن هذه العملية تستغرق أكثر من12 شهرا وحتى فيما يخص قيد المؤسسات في السجل التجاري فإن الإجراءات هي نفسها سواء كان المستثمر وطني أو أجنبي وحتى بعد التسمية وتشكيل المؤسسة فإن المستثمر ينتظره مسار إداري طويل قبل بدأ في فتح المؤسسة والعمل بها.

وبصفة عامة تبقى الملفات التي يطلبها مختلف الإداريين لتشكيل مؤسسة ملفات مرهقة حيث تشكل قائمة الوثائق الإدارية المطلوبة وكذا ظاهرة البيروقراطية عوامل منفرة ومن الأنجع التفكير في الوسيلة للتقليل من عدد الوثائق المطلوبة كما أن هناك انعدام تطبيق التشريعات القانونية والتنظيمية التي تنظم نشاط القطاع الخاص مما يطرح مشاكل الاقتصاد الموازي ثم مشكل العقار الذي يعتبر أكثر المشاكل التي تطرح في الجزائر[1].

ثانيا: عقبات متعلقة بالتمويل.

يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتوسيع المؤسسات بأنواعها وأحجامها إذ تحتاج المؤسسات إلى تمويلات طويلة الأجل لشراء الآلات والمعدات كما تحتاج إلى تمويلات قصيرة الأجل لتغطية احتياجاتها من المواد الأولية وتسديد أجور العاملين،[2] لهذا تؤثر مشاكل التمويل على المؤسسات الكبيرة والصغيرة، مما يعني نموها وتطورها وبالتالي مساهمتها في توفير مناصب شغل جديدة. [3]

[1] خميس خليل، "مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، مجلة الباحث، في العلوم الاقتصادية، مطبعة جامعة ورقلة، العدد 9، 2011م، ص205.

[2] اكرام مياسي، المرجع، السابق، ص132

[3] نورة محمدي، المرجع السابق،ص110

المشاكل الهيكلية:

القطاع الخاص في الجزائر غير قادر فعليا في إثبات وجوده في عمليات الاستثمارات فرغم الحضور المعتبر للقطاع الخاص إلا أنه يعاني من تداعيات وانعكاسات خسائر الصرف وتراكم الديون من جراء قرارات لم يكن طرف فيها، فالجزائر كغيرها من البلدان تعاني من نقص كبير في المبادرات الخاصة والسبب يعود إلى:

أ – طبيعة نظام التأميم ولنموذج التصنيع المعتمد مما أثر على نمو القطاع الخاص حيث في السابق كان القطاع الخاص محضورا في الجزائر ووضعت علية قيود تحد من نمو وتوسعه بالإضافة إلى سعي القطاع الخاص وراء الربح السريع وغياب إستراتجية واضحة للتوجه نحو الاستثمارات المنتجة فعلا.

ب –بالإضافة إلى قلة المستثمرين وضعف طاقاتهم المالية التي تحد من امتلاكهم وإقامتهم للمؤسسات الخاصة أما الاستثمار الأجنبي فيضل حضوره محتشما سوى في بعض القطاعات كالمحروقات والطاقة فقط. [1]

ثالثا: مشكل العقار الصناعي.

يعد مشكل العقار الصناعي عاملا أساسيا للمؤسسة من أجل إقامة نشاطاتها أو التوسع فيها، وفي هذا الصدد تعاني المؤسسات الجزائرية من صعوبة الحصول على عقار صناعي سواء من حيث تعقد الإجراءات الإدارية للحصول عليه وغياب سوق عقاري حر شفاف وديناميكي، وبالنسبة للأراضي الموجهة للنشاطات الصناعية يواجه المستثمر عدة صعوبات للحصول على أرض صناعية، حيث تشكل القيود البيروقراطية التي لا زالت تفرض نفسها على مستوى الجماعات المحلية والهيئات المشرفة على التسيير أهم حاجز تتحطم عليه إرادة المستثمر وطول مدة منح الأراضي مما جعل عدد كبيرا من المستثمرين لا يحصلون على أراضي لإقامة مشاريعهم[2].

[1] خميس خليل، المرجع السابق، ص157.

[2] اكرام مياسي، المرجع السابق.ص135

رابعا: المعوقات الإدارية وارتفاع تكلفة الخدمات المقدمة للمؤسسات الخاصة:

إن مختلف المعطيات الجديدة التي أفرزتها مختلف التغييرات الاقتصادية خصوصا فيما يتعلق بإنشاء المؤسسات لم يلحقها تغيرات على المستوى الإدارة الجزائرية. هذه الأخيرة لازالت تمثل السبب الرئيسي لمعظم العوائق التي تقف في وجه التنمية الاقتصادية من خلال روح الروتين الرسمي للعمل.

ففي الواقع كثيرا ما يشتكي المتعامل المحلي أو الأجنبي من العراقيل الإدارية فالإجراءات التي بسطها القانون تعقدت ميدانيا أي أن سرعة حركة إنتاج النصوص لم تواكبها حركة على المستوى التنفيذ، فالسياسة الحكومية لم تترجم بعد بتغيير في ممارسة الإدارة العمومية بتخفيف الحواجز الإدارية لسير الأعمال. ويبقى المستثمرين يواجهون بيروقراطية لا تساعد على السير قدما ولا تشجع على العمل كما أن تحرير الخدمات الأساسية للبنى التحتية وترقية مساهمة القطاع الخاص فيها يساعد على خفض التكلفة وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمستثمرين والمؤسسات الخاصة.[1]

خامسا: معوقات أخرى

رغم الاهتمام والجهود المبذولة لتطوير قطاع التربية والتعليم إلا أن النظم التعليمية مازالت تواجه تحديات وتتمثل في تحسين جودة التعليم الذي تقدمه المؤسسات التعليمية لذا فإن التحديات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والمطالب الاجتماعية الملحة ما زالت تنادي بوجوب تحسين التعليم ومراجعة أهدافه ووسائله من أجل الاستعمال الأفضل للإمكانيات المادية والبشرية والاستجابة الأفضل لمتطلبات التنمية. وكل هذه الأمور دعت القائمين على قطاع التعليم للعمل على تلبية هذه المطالب وصار تحسين جودة التعليم هدفا أساسيا لأجل تحسين السياسات التعليمية الحالية من بين المشاكل في قطاع التعليم نذكر.

[1] نورة محمدي، المرجع السابق.ص114

1 تعاني مؤسسات التعليمية قصورا في تبني جوانب أدائها وعلاقتها بالمجتمع المحيط بها فقد يحدث اضطراب في التيارات الفكرية في داخل المؤسسة.

2 إن التحولات النوعية التي تحدث في المجتمع بسرعة تلقي على عاتق المؤسسة التعليمية الخاصة مسؤولية مزدوجة فمن ناحية عليها أن تواكب الجهود المبذولة لتجاوز الواقع وتحقيق الطموح، ومن ناحية أخرى عليها أن تُكَون رؤية واضحة ودقيقة بما سيحدث في مجريات الزمن المقبلة بحيث تكون دائما متقدمة في رؤيتها على المؤسسات العامة ومن تم يجب عليها أن تكون المؤسسة الرائدة من ناحية التنظيمات والأنشطة لتكون الأعمق إدراكا لواقع المجتمع وبيان أهدافه بالإضافة إلى أنها تملك من الكفاءات وأصحاب الاختصاص ما يعينها على أن تكون السباقة في ميادين التجديد والتطور، لا بل التي بيدها زمام التجديد والابتكار المطلوب.[1]

3 إن المؤسسات الصحية الخاصة يواجهها مشكل ضيق مساحة العيادات الخاصة وعدم استقبالها لعدد كبير من المرضى للعلاج وعند دخول تلك العيادات الخاصة لا يحس المريض بالراحة.

4 إن المؤسسات الصحية الخاصة لا تتوفر لديها صيدلية لتوفير الأدوية التي يحتاجها المرضى، بل تتوفر على مستلزمات الطبية والجراحية. بالإضافة إلى أن هناك بعض الحالات لا تستقبلها هذه العيادات فهي تكون متخصصة في نوع من الأمراض دون غيره.

5 كما أن المؤسسات الخاصة الصحية لا تتكفل بمرضاها من ناحية الضمان الاجتماعي والتكفل يكون فقط للعمال، بالإضافة إلى تدني أجور العمال فيها.

6 غياب قانون أساسي يحكم المؤسسات الطبية الخاصة، وغياب المعايير التطبيقية في القطاع الخاص بما فيها تنظيم النشاطات الطبية. بالإضافة لغياب احترام مدونة النشاطات الطبية والأسعار الطبية رغم أنها تبقى محل نقاش.[2]

---

[1] مهدي صالح مهدي السامرائي وعلاء حاكم محسن الناصر، المرجع السابق، ص149.

[2] سليم بطرس جلدة، إدارة المستشفيات والمراكز الصحية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2006،ص36.

7 غياب مشاركة الإعلام الصحي والنشاطات الوقائية والاستعجالات.

8 كثرة المصاريف المادية لدى المؤسسات التعليمية الخاصة من كراء المكان والأجرة المرتفعة للمدرس وتكاليف النقل والإطعام الذي يجب أن يكون وجبة كاملة ومفتخرة هذه المصاريف تجعل الراغب في فتح مؤسسة تعليمية العزول عن ذلك.

9 عدم التوازن بين الجانب الكمي المتمثل في نسب النجاح ومستوى المعدلات المحققة من قبل التلاميذ، والجانب الكيفي والمتمثل في البعد الأخلاقي والسلوكي الذي تغرسه بيئة المدرسة الخاصة والتي تساهم في بناء شخصية التلميذ بشكل يكون فاعلا في مجتمعه وعنصر إضافة في البيئة التي يعيش فيها.

10 عدم توفر المناطق السياحية على المرافق الضرورية والتي تجعل السياح لا يجدون راحتهم في الإقامة.[1]

[1] سليم بطرس جلدة، المرجع السابق ،ص36.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما جاء في الفصل فإنه يمكن القول أن القطاع الخاص في الجزائر قد ساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تغلغله في جل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، حيث تطرقنا في هذا الفصل لواقع مساهمة القطاع الخدمي الخاص في الجزائر. فالقطاع السياحي الخاص قد تجلت مساهمته في التنمية من خلال أنه يسعى لخلق فرص عمل للشباب بمشاركة القطاعات الأخرى وتحقيق مستوى معيشي فعال للأفراد وخلق جو مناسب للعمل بتحقيق الرفاهية لهم. وتكمن مساهمة القطاع الخاص في تحسين الخدمات الصحية والتعليمية من خلال تحقيقه لرضا الأفرا د وتلبية كل حاجياتهم بأحسن طريقة والوصول بجيل ذو مهارة عالية من العلم والمعرفة ومحاولة تطبيق ما يتعلمونه مع الواقع في ميدان العمل وبهذا تتحقق التنمية التي يسعى لها القطاع الخاص في الجزائر.

القطاع الخاص في كل الدول كما في الجزائر فإنه يتعرض للعديد من العقبات التي تعيقه للنمو وتحول دون تحقيقه لأهدافه وهذه المعوقات تتنوع بين عقبات عند إنشاء المؤسسة أو المشروع هنا يجد المستثمر عدة إجراءات والتي تجعله يمل ويتخلى عن إنشائها ومشكلة العقار الصناعي والمعوقات الإدارية وارتفاع تكلفة الخدمات المقدمة للمؤسسات الخاصة والمشاكل الهيكلية والتنظيمية.

الخاتمة

إن دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية في الجزائر يعتبر موضوعاً مهمًا وحديث الدراسة لأنه أصبح من القطاعات الأساسية التي بها نحقق التنمية الشاملة، فالقطاع الخاص هو القطاع المملوك للخواص والذي يسعى لتقديم الخدمة مقابل الربح، وهذا الأخير مر بأربعة مراحل من الاستقلال إلى يومنا هذا وتزامنت هذه المراحل مع صدور تشريعات قانونية تنظم وتُشَجع المبادرة الخاصة، ومن أبرز ما يميز القطاع الخاص كونه يقدر العلم والعمل ويشجع الابتكار والإبداع ويسعى لتقديم أحسن الخدمات وأجودها، ولكي يبرز دور القطاع الخاص فإنه يجب أن تتوفر مجموعة من المتطلبات التي أبرزها أن تتوفر الإمكانيات والآليات اللازمة لتسهيل عمله واستخدامها بذكاء وتحسين المناخ العام من حيث البيئة القانونية والتنظيمية الخاصة بتنظيم المشروعات الخاصة.

وقصد إبراز دور القطاع الخدمي الخاص في الجزائر فإننا حاولنا تسيلط الضوء على بعض القطاعات التي يساهم فيها القطاع الخدمي الخاص ففي السياحة فإنه مجال يمكن للقطاع الخاص الاستثمار فيه فهو يحقق الرفاهية مع خلق ثقافة سياحية وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية حيث تصل عدد المؤسسات السياحية الأجنبية إلى1000مؤسسة في 2014م وتساهم السياحة في تقليص نسبة البطالة حيث تشغل حوالي 21825 عامل في8783 مؤسسة فندقية وسياحية بالإضافة إلى تحسين ميزان المدفوعات حيث بلغت نسبة التحسن في السنة الحالية إلى 29.55 دينار جزائري، وكذلك كان لقطاع الصحة والتعليم نصيب من مساهمة القطاع الخاص بتقديمه الخدمة التعليمية أو الصحية للفرد حيث تكمن مساهمته في مجال التعليم من خلال كونه يرفع الضغط على المؤسسات التعليمية العمومية فهو يركز على تكوين الفرد وتنمية روح المبادرة والابتكار لديه حيث تقدر عدد المؤسسات التعليمية الخاصة الحالية بـ 300 مؤسسة وتسعى إلى التركيز على التخصص وتنمية روح المشاركة وتحفيز المتعلم على التعلم ومحاولة تلبية حاجات السوق وأما المجال الصحي فالقطاع الخاص برز هنا من خلال تشجيعه للاستثمار في الطب بفتح العيادات الخاصة حيث يقدر عددها في 2014 بـ 450 عيادة حيث تسعى لتوفير أجود الخدمات الطبية والعلاجية للمواطن وتحرص على رضا الزبون وراحته.

القطاع الخاص كغيره من القطاعات يواجه مجموعة من العقبات التي لا تجعله يقوم بدوره على أكمل وجه ومن أبرز ما يعيق عمله مشاكل إدارية كطول الإجراءات وكثرة الوثائق ومشاكل عند بداية المشروع بالإضافة إلى المشاكل التنظيمية والقانونية الهيكلية وصعوبة إيجاد مكان لإقامة المشروع عليه ومشكل تخوف الخبراء المتخصصين من الاستثمار في القطاع الخاص وبالإضافة إلى كيفية التكيف مع الواقع في العملية التعليمية ولذا يجب على المؤسسات الخاصة تجاوز هذه العوائق لتصبح هي المؤسسات الرائدة في الجزائر والتي يعتمد عليها من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المحلية أولا والتنمية الوطنية ثانيا وبالتالي الوصول لتنمية الشاملة والمستدامة.

وبناءا على ما سبق فإنه يمكن اقتراح بعض التوصيات التي يمكن الأخذ بها للنهوض بالقطاع الخاص وتنميته لكي يكون له دور فعال في تحقيق التنمية في الجزائر وهي كالتالي:

1- تكيف البرامج التعليمية المقدمة مع البرامج التكوينية التي ترفع من مستوى الأداء.

2- اقتراح خطط استراتيجية من أصحاب المؤسسات الخاصة على الوزارة الوصية التي من شأنها أن تحسن أداء الخدمات للمواطنين وتشعر العمال بالرضا.

3- استخدام أسلوب تجميع المعلومات وتحليلها من أجل استخدامها في تحسين الخدمات

4- استقطاب الكفاءات ذات الخبرة والاختصاص من أجل تقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

5- تسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية والتنظيمية لتشجيع الاستثمار ولزيادة فتح المؤسسات الخاصة وبالتالي زيادة فرص التشغيل وتحسين ظروف المعيشة.

6- المحافظة على المنتج المحلي من خلال تشجيع النشاط الفلاحي بمنح الأراضي الفلاحية والاستثمار فيها وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي.

7- تشجيع الاستثمار في السياحة والذي يؤدي إلى فك العزلة عن المناطق النائية ونشر الاتصال الفكري بين الشعوب وزيادة التعارف ومعرفة مختلف العادات والتقاليد البلدان الأخرى.

8-جعل رضا الزبائن في المؤسسة الصحية الخاصة هو أساس نجاح المؤسسة بالإضافة إلى الاعتراف مجهودات العمال وتحفيزهم على العمل ومكافئتهم لتقديم أفضل خدمة للزبائن.

قائمة المراجع

1-الكتب

1 -الأنصاري آسيا محمد إمام وعواد ابراهيم خالد، إدارة المنشأة السياحية ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.2004.

2 -الربيعي عبده محمد فاضل، الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية . مكتبة مدبولي للنشر والطباعة، القاهرة. 2004.

3 -السامرائي مهدي صالح مهدي والناصر علاء حاكم محسن ، تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي.الذاكرة للنشر والتوزيع،عمان.2012.

4 -العوالمه نائل عبد الحفيظ الحافظ، إدارة التنمية(الأسس-النظريات-التطبيقات العملية). دار زهران،عمان.2009.

5 -القهيوي ليث عبد والوادي بلال محمود، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص. دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.2011.

6 -النصراوي وآخرون، القطاع العام والخاص في الوطن العربي ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت. 1990

7 -بداري كمال وبوباكور فارس وحرز الله عبد الكريم ، ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي إعداد وانجاح التقييم الذاتي . ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.2013.

8 -بطرس جلدة سليم، إدارة المستشفيات والمراكز الصحية ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان. 2006.

9 -حجازي المرسي السيد، الخصخصة إعادة ترتيب دور الدولة ودور القطاع الخاص. الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية. د.ت.

10 -حسنين مدحت، الخصخصة والسياسة العربية بشأنها دواعيها والأهداف المرجوة منها. دار سعاد الصباح.الكويت.1993.

11 -لفتة جواد كاظم، الإدارة الحديثة لمنظومة التعليم العالي ، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2010.

12 -ماهر أحمد وأوقحف عبد السلام، تنظيم وإدارة المنشأة السياحية والفندقية،المكتب العربي الحديث ط2،مصر،1999.

13 -ماضي محمد توفيق، تطبيقات إدارة الجودة الشاملة في المنظمات الخدمية في مجالي الصحة والتعليم. المنظمة العربية للتنمية الادارية، مصر،2002.

14 -مياسي اكرام، الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر. دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر.2011.

15 -عطية خليل عطية، التربية والتنمية في الوطن العربي . دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان.2011.

16 -رشوان حسين عبد الحميد أحمد، التنمية(إجتماعيا -ثقافيا-إقتصاديا-سياسيا-إداريا-بشريا).مؤسسة شباب الجامعة،الاسكندرية.2009.

17 -خواجيكية محمد هشام والرفاعي أحمد حسين، القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص . مركز الامارات الامارات لدراسات والبحوث الاستراتجية. الامارات العربية المتحدة.2011.

18 -غنيم عثمان محمد وسعد نبيل، التخطيط السياحي. دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن،2000.

2- المجلات:

1. لخضر عبد الرزاق مولاي وبونوة شعيب ، "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر "، مجلة الباحث في العلوم الاقتصادية، مطبعة جامعة ورقلة، العدد 2009/7-2010 الجزائر.

2. خميس خليل، "مساهمة القطاع الع ام والقطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر"، مجلة الباحث ، في العلوم الاقتصادية، مطبعة جامعة ورقلة .العدد 2011/9.الجزائر.

2-الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 07-321 الذي يتضمن تنظيم المؤسسات الإستشفائية الخاصة وسيرها.الجريدة الرسمية، العدد67/07.

3-المذكرات:

1. دوناس حفيظة، واقع القطاع الصحي الخاص وتأثيره على السياسة الصحية العامة في الجزائر: دراسة حالة عيادة الرازي ببسكرة، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر.بسكرة).2014/2013.
2. زغيب شهرزاد، مكانة القطاع الخاص في النسيج الصناعي الجزائري منذ الاستقلال. (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية)، جامعة ورقلة سنة 2004.
3. محمدي نورة، دراسة تحليلية في أثر الاصلاحات الاقتصادية على آداء ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم الاقتصادية. جامعة ورقلة) ،2005-2006.
4. عوني بومدين زياني، مكانة السياحة في ظل المعطيات الجديدة : حالة الجزائر، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية. تخصص إقتصاد تنمية، جامعة الجزائر).2000.

4-الملتقيات:

1. بوفليح نبيل وتقرورت محمد، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر – الواقع والآفاق. المداخلة بعنوان دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا. جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.2070.
2. دعبس يسري، صناعة السياحة بين النظرية والتطبيق . الملتقى المصري للإبداع المصري والتنمية،ط1، مصر.2003.

3. مرازقة،عيسى، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر (دراسة فعالية وأداء المؤسسات القطاع السياحي في الجزائر .الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة في 9و10 مارس 2010. جامعة محمد خيضر بسكرة.

4. فلاحي صالح، النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الإ اتصاد العالمي، الملتقى الد ولي الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، في 20 و 21 ماي2002.

5-مقابلات :

1. مقابلة مع رئيس مصلحة الاستثمار بمديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار بورقلة.

6-المواقع الإلكترونية

1. مرازقة عيسى، القطاع الخاص والتنمية في الجزائر. متوفر على الرابط www.ulunminsania.net في 2015/03/17على الساعة 10:00.
2. موقع وزارة الصناعة وترقية المؤسسات الصعيرة والمتوسطة والاستثمار.
3. موقع وزارة التربية الوطنية.
4. موقع وزارة السياحة.

7-المراجع الأجنبية:

1- NACER- EDDINE SADI. La Privatisation des entrepises publiques en Algérie. OPU. Algérie .2005.

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	جدول يوضح عد السياح في الجزائر من 200م إلى 2014م	32
(02)	جدول يوضح عدد المؤسسات السياحية الفندقية من 2000م إلى 2014م	32
(03)	جدول يوضح عدد المؤسسات الأجنبية السياحية في الجزائر من 2004م إلى 2014م	35
(04)	يوضح عدد المؤسسات التعليمية الخاصة من 2004م إلى 2014م	38

الفهرس

الإهـــــــــــــداء

الشـــــــــــــكر

مقـــــــــــــدمة..... 1-7

الفصل الأول: تطور القطاع الخاص في الجزائر..... 08

المبحث الأول: تعريف القطاع الخاص..... 10

المطلب الأول: تعريف القطاع الخاص عامة..... 10

المطلب الثاني: تعريف القطاع الخاص في الجزائر..... 12

المبحث الثاني: مراحل تطور القطاع الخاص الجزائري..... 13

المبحث الثالث: مميزات ومتطلبات القطاع الخاص في الجزائر..... 19

المطلب الأول: مميزات القطاع الخاص..... 19

المطلب الثاني: متطلبات القطاع الخاص..... 23

خلاصة الفصل الأول..... 29

الفصل الثاني: دور القطاع الخدمي الخاص في تحقيق التنمية في ظل اقتصاد السوق الحر..... 30

المبحث الأول: مساهمة القطاع الخاص في السياحة..... 31

المبحث الثاني: مساهمة القطاع الخاص في الصحة والتعليم..... 36

المبحث الثالث: العراقيل التي تواجه القطاع الخاص في الجزائر..... 41

خلاصة الفصل الثاني..... 48

الخـــاتمـــــــــــة..... 49

قائـــــــــــــمة المراجـــــع..... 53

فهـــــرس الجـــــداول..... 57

الملاحـــــــق..... 59

فهـــــرس المحتـــــويات..... 61